الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة **٢٦٦ (الاستئناف ٦)**

الاثنين، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد رو ..... (سيراليون)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): التنقيح الثالث لمشروع تقرير الهيئة، الوارد في الوثيقة A/CN.10/2005/CRP.2/Rev.3، تم تعميمه على الوفود كافة بالفاكس صباح هذا اليوم. وقد أبلغتني الأمانة العامة بأنه تعذر تعميمه في وقت أبكر من ذلك بسبب أن الدوائر المعنية لم تكن كلها تعمل أثناء عطلة نهاية الأسبوع. وكنت قد وعدت بأني سأدخل بعض التعديلات على التنقيح ٢. وقد فعلت ذلك أثناء عطلة نهاية الأسبوع وأحلت التنقيح الجديد إلى الأمانة العامة. ولهذا السبب لم يتلق الأعضاء التنقيح قبل هذا الصباح. كما أعطيت توجيهات إلى الأمانة العامة بأن تعمم التنقيح السابق، الوثيقة A/CN.10/2005/CRP.2/Rev.2، على جميع الوفود. وكانت بعض الوفود قد طلبت نسخة منه حتى تتمكن من رؤية التطورات زمنيا.

وقبل الانتقال إلى محتوى التقرير أود أن أتقدم بتعديلات شفوية قليلة. يتعلق الأول بالفقرة ٨، من القسم الثاني. في الفقرة الفرعية '١' تستبدل الكلمتان الأخيرتان ''الأسلحة النووية'' بعبارة ''نزع السلاح النووي''، ويصبح نص الفقرة كما يلي:

''توصيات لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بكل جوانبه، لا سيما لتحقيق هدف نزع السلاح النووي''.

ثانيا، أود أن اقترح التعديل الطفيف التالي. ونستطيع أن ندخله في الفقرة ١١ مكرر أو في الفقرة ١٠ مكرر:

''وقد طلب أحد الوفود وقتا إضافيا قبل إعطاء موافقة نهائية على كل من مشروع التقرير والحزمة التي تضمنها''.

وأقترح أن ندخل هذا التعديل في الفقرة ١٠ مكرر أو في الفقرة ١١ مكرر، في القسم الثاني.

لدينا خيار إذن، أن نتناول هذا التعديل الآن، أو أن نتناول التقرير في مجموعه بالنظر فيه فقرة فقرة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إذا لم يكن هناك تعليق آخر سأعتبر أن اقتراحي بإدخال التعديل في الفقرة ١٠ مكرر أو الفقرة ١١ مكرر قد تمت الموافقة عليه.

ربما ينبغي أن نبدأ الآن بالنظر في التقرير فقرة فقرة.

ولست أدري إذا كان علينا أن نتناول القسم الأول فقرة فقرة، من حيث أن صياغته مأخوذة بصورة مباشرة من الولاية الصادرة من الجمعية العامة.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، إننا نفضل أن نتناول التقرير فقرة فقرة. وبالتالي، سوف ننظر في اقتراحكم عندما نصل إلى الفقرات ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل يقترح ممثل مصر أن نتناول المقدمة، أو نبدأ بالقسم الثاني بغية الإسراع في العمل؟ وكما ذكرت سابقا، فإن القسم الأول لا يتضمن إلا الولاية الصادرة من جانب الجمعية العامة.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لا يوجد لدينا أية تعديلات على القسم الأول، ويسعدنا أن ننتقل لتناول القسم الثاني مباشرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد أننا سننتقل إلى القسم الثاني، الفقرة ٤، هل هناك أية تعليقات أو تعديلات مقترحة فيما يتعلق بالفقرة ٤؟

تقرر الإبقاء على الفقرة ٤.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننظر الآن في الفقرة ٥.

وبالمناسبة، أبلغتني الأمانة العامة للتو أنه ينبغي لنا إضافة أسماء أخرى في هذه الفقرة. ويوجد منصبا نائب رئيس، وسنتناول هذه المسألة في وقت لاحق. وقد أردت أن نتناول هذا الأمر، ولكن بما أننا حددنا الساعة ١٦/٠٠ كموعد أقصى لتلقي أسماء المرشحين من جميع المجموعات الإقليمية المعنية، و لم يتبق لنا إلا ٢٠ دقيقة، أعتقد أنه ينبغي لي أن أعلق اتخاذ أي إجراء بشأن تسمية المرشحين لمكتب الهيئة أو الموافقة عليهم.

هل لي أن أعتبر أن الفقرة ٥ ستبقى كما هي الآن؟

تقرر الإبقاء على الفقرة ٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى الفقرة ٦، بما في ذلك الجزآن '١' و '٢'.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): أود فقط أن أبدي ملاحظة قصيرة حول الفقرة ٥، التي تنص في بدايتها على:

''في الجلسة الـ ٢٦٦ (التنظيمية)، تألف مكتب الهيئة مما يلي ...''.

وأما الفقرة ٦ فتنص على أن:

''الهيئة، بقيادة الرئيس المنتخب للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥ ...''.

لذلك أعتقد أنه ينبغي لنا أن نضع تاريخ الجلسة في الفقرة ٥ للمحافظة على التسلسل الزمني. وبدون ذلك، ستشير الفقرة ٥ إلى مكتب تم تشكيله، والفقرة ٦ إلى مكتب لم يتم تشكيله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد أبلغتني الأمانة العامة للتو بالسبب المنطقي لذلك. وأعتقد أنه فيما يخص انتخاب أعضاء المكتب، فقد جرى انتخاب الأعضاء في جلستين عقدتا في موعدين مختلفين، ولذلك اعتقدنا أنه ينبغي لنا أن نشير إلى جلسة واحدة فقط – الجلسة التنظيمية ذاتها – والتي تحدد التاريخ الذي انتخبنا فيه عضوا واحدا من مجموعة واحدة، والتاريخ الذي انتخبنا فيه العضو الآخر من المجموعة الأخرى. ورأينا من الملائم أن نشير فقط إلى أن الانتخابات جرت خلال تلك الجلسة. وتركنا المجال مفتوحا

أيضا فيما يتعلق بانتخاب أعضاء المكتب الآخرين الذين لم يتم انتخابهم حتى الآن. آمل أن يكون في ذلك استجابة لشواغل ممثل مصر.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): في هذه الحالة، أقترح أن نقسم الفقرة إلى فقرتين، بحيث تشير كل منها إلى تاريخ الانتخابات التي جرت فيها، لأننا فعلنا ذلك بالنسبة للفقرات الأخرى من التقرير. ففي نهاية المطاف، نحن بصدد الجلسة التنظيمية الـ ٢٦٦ ذاتها. وبالتالي، أعتقد أنه من الأنسب أن نشير إلى كلا التاريخين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل يطلب ممثل مصر إلينا أن نبين تاريخ انتخاب كل عضو من أعضاء المكتب؟

السيد شمعة (تكلم بالانكليزية): وهل انتخبنا كل عضو من أعضاء المكتب في موعد مختلف يا سيدي الرئيس؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا أتذكر.

السيد شمعة (تكلم بالانكليزية): ولكني أتذكر: أعتقد أن آخر عضوين، وهما زميلنا من بوليفيا، وزميلنا من جامايكا، إن لم أكن مخطئا، انتُخبا في نفس التاريخ. بعبارة أخرى، لم يُنتخب عضو واحد فقط في أي تاريخ معين. ولا ينبغي أن يشكل إدراج التواريخ التي انتُخب فيها الرئيس وأعضاء المكتب الآخرون والتي انتخب فيها زميلانا ممثل بوليفيا وممثل جامايكا مشكلة كبيرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا أجد مشكلة في ذلك. ولكني أظن أن ما نتناوله هنا هو، على وجه الدقة، تكوين المكتب وليس التواريخ التي تم فيها انتخاب أعضائه، لأنهم انتُخبوا خلال الاجتماع التنظيمي. وأرى أن حجتكم المتعلقة بالتسلسل الزمني، وأنا آخذها مأخذ الجد الشديد، تنطبق على المسائل الموضوعية.

هذا هو تكوين المكتب. على سبيل المثال، إذا أمكن لنا أن نتجاوز هذه الفقرة إلى وقت لاحق بعض الظهر، فربما يكون قد اكتمل تشكيله بحلول ذلك الوقت. وعندئذ سيتعين علينا القول بأن المكتب خلال الاجتماع التنظيمي تألف من عدد كذا وكذا من المندوبين من مختلف المناطق، دون ذكر التواريخ الدقيقة التي تم فيها انتخابهم. هذا هو التكوين: كان لدينا مكتب مؤلف من هذا الممثل وذلك الممثل. أما فيما يتعلق بالتواريخ، فلا أعلم في الواقع.

لعلنا يمكن أن نترك هذه المسألة، ولا سيما حيث أننا ما زلنا نتوقع اسمين إضافيين في وقت لاحق من الاجتماع. فهل يمكن أن أقترح أن نؤجل مناقشة هذا الأمر؟

سأكون شاكرا لو استطاعت ممثلة بوليفيا مساعدتنا على اجتياز هذه المرحلة.

السيدة تيرازاس أونتيفيروس (بوليفيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن ألتمس شيئا من الإيضاح بشأن كلمتي ''اجتماع'' و ''دورة''، لأن الوثيقة A/CN.10/2005/L.56 تستعمل العبارة ''الدورة التنظيمية''، بينما نستعمل كلمة ''الاجتماع''. وأفهم أن هذه هي الدورة ٢٦٦ التنظيمية المستأنفة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لأمين الهيئة.

السيد تشيرنيافسكي (أمين هيئة نزع السلاح) (تكلم بالانكليزية): السبب في استعمالنا اللفظين ''دورة'' و ''اجتماع'' هو ما يلي. يمكن أن تشتمل الدورة التنظيمية على اجتماع واحد أو أكثر؛ ولهذا السبب نسميها دورة. وفي هذه الحالة بالذات، امتد الاجتماع ٢٦٦ لمدة ستة أشهر وعدة أيام لأننا، على قدر فهمي، لم نتمكن بعد من عقد دورة موضوعية. فنحن نواصل الاجتماع حتى لا نوجد انطباعا بأننا مقبلون على دورة موضوعية. وأرى أن ذلك

أحد الأسباب الكامنة وراء تسمية هذا الاجتماع اجتماعا، لأن الاجتماع الـ ٢٦٦ بدأ يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ثم عُلّق، واستؤنف في الفترة من ١٨ إلى نهاية ٢٥ تموز/ يوليه ٢٠٠٥. وفي كل مرة علقنا فيها الاجتماع واستأنفناه كان ذلك يعني، من الوجهة القانونية، أننا لم نزل ضمن حدود اجتماع تنظيمي واحد: هو الاجتماع ٢٦٦. وهكذا فإن الاجتماع الموضوعي التالي لهيئة نزع السلاح سيكون الاجتماع ٢٦٧، الذي سيتم عقده، إذا انعقد، في شهر تموز/يوليه القادم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل يلقى هذا التفسير قبولا؟ هل يغطي أيضا مناقشتنا السابقة بشأن المكتب؟ أم يفضل الأعضاء، كما اقترحت، أن نعلق النظر في الفقرة ٥ وإضافة اسمين أو ثلاثة أسماء أخرى ننتظرها في وقت لاحق من الاجتماع؟ ما لم يكن لدى الأعضاء أي اعتراض، سوف نعلق النظر في الفقرة ٥، بشأن المكتب، بالنسبة للوقت الراهن.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تتعلق ملاحظتي بالفقرات ٦ و ٨ و ٩؛ فهي نفس التعديل. وحسبما أتذكر، لم يتضح أننا نتكلم عن الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦ إلا حين اكتملت لدينا الصفقة. وعندئذ اقترحتم، يا سيدي الرئيس، أن نتفق على الصفقة ونعلق الاجتماع حتى تنعقد الدورة التنظيمية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ثم نستأنف الأعمال الموضوعية في عام ٢٠٠٦. أما قبل ذلك فلم يوضح قط، لأسباب تكتيكية على قدر فهمي، أي دورة كنا في الواقع نتفق على بنود جدول أعمالها. ولذا أود أن أقترح التعديل التالي على العبارات الواردة في الفقرات ٦ و ٨ و ٩. ينبغي أن نستعيض عن الفقرة ''في جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية للهيئة لعام ٢٠٠٦'' بالعبارة ''في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الموضوعية''، وذلك لأني أرى أن هذا الغموض سيعكس بشكل صحيح ما كان يجري التفاوض بشأنه أيام ١٨ و ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): دعونا نتناول قبل كل شيء الفقرة ٦. يقترح ممثل المملكة المتحدة أن يكون نص السطر الأخير ''لإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الموضوعية''، دون تحديد ما إذا كانت دورة العام ٢٠٠٥ أم دورة ٢٠٠٦.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة يا سيدي الرئيس قبل أن تعلقوا مناقشة الفقرة ٥. لقد سادت هذه الحالة في الدورات السابقة: يُنتخب بعض أعضاء المكتب بعد بدء الدورة. ولهذا السبب نشير إلى المكتب في التقارير السابقة باستعمال عبارة ''في أثناء''. ففي أحدث تقرير، على سبيل المثال، بدأنا بعبارة ''في أثناء'' الدورة ثم استطردنا إلى ''تألف مكتب الهيئة على النحو التالي''. وهكذا فإحدى الطرق التي يمكننا بها حل المشكلة الموجودة في الفقرة ٥ تتمثل في أن نبدأ بعبارة ''في أثناء'' بدلا من ''في''.

وأما فيما يتعلق بالاقتراح الجديد بشأن الفقرة ٦، فنعرب عن اتفاقنا مع ملاحظة زميلنا ممثل المملكة المتحدة، لأنه لم يتقرر خلال المشاورات غير الرسمية عقد دورة موضوعية من عدمه. ولم تتسنّ الإشارة إلى العام ٢٠٠٦ في الاقتراح المقدم خلال المشاورات غير الرسمية، لأن عقد دورة العام ٢٠٠٥ كان ما زال محتملا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذن بهذا التعديل المقدم من ممثل المملكة المتحدة، يمكننا على الأقل إقرار الفقرة الرئيسية، الفقرة ٦.

إذا لم يوجد أي اعتراض، سأعتبر أن الهيئة تعتمد الفقرة ٦، بصيغتها المعدلة.

أُبقي على الفقرة ٦، بصيغتها المعدلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أنتقل الآن إلى الفقرة ٧، في إطار الفرع ثانيا.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعتذر عن طلب الكلمة مرة أخرى. أشعر بأن الفقرة ٧ بصيغتها الحالية لا توضح سبب انخراطنا في جلسات تنظيمية بدلا من مناقشة جوهر الموضوع. وأعتقد أنه سيكون من المناسب، لمصلحة التقرير، أن يحصل أولئك الذين لم يحظوا بفرصة أن يكونوا معنا الأسبوع المنصرم على نسخة مكتوبة واضحة بأن الهيئة لم تجتمع لمناقشة الموضوع لأننا لم يكن لدينا جدول أعمال. وأقترح تغيير الصياغة لتكون الفقرة على النحو الآتي:

”عجزت الهيئة في جلستها الـ ٢٦٦ (التنظيمية) المستأنفة بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، عن البدء بدورتها الموضوعية لأنها لم يكن لديها جدول أعمال متفق عليه. وواصلت الهيئة مناقشة بندي جدول الأعمال أعلاه حسبما اقترح الرئيس“.

إنني أتوخى المرونة في مجال الصياغة، لكني أعتقد أنه ينبغي الإعراب عن روح ذلك التعديل في مكان ما من النص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يفترض إذن أن ذلك القرار قد اتخذ في الجلسة التنظيمية؟ إن الأمر مبهم. ربما ينبغي لنا أن نوضح الأمر قليلا.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن تعديلي المقترح لم يشر إلى أي قرار. إنه تسجيل للحقيقة لا غير.

لا أعتقد أن الهيئة كان عليها أن تدلي بأي بيان. وهذا مجرد توضيح لما حدث بالفعل. وبدلا من ذلك فإن الانخراط المفاجئ لهيئة نزع السلاح، التي من المفترض أن تناقش مسائل موضوعية، في جوانب إجرائية في محاولة للاتفاق على جدول أعمال يثير الإرباك. وأعتقد أن من المناسب أن نشرح لماذا أجرينا مناقشات، في بداية الجلسة المستأنفة – مناقشات استمرت، لغاية اليوم، ستة أيام تقريبا. وأعتقد أن ذلك الأمر جدير بتسليط الضوء عليه. وهذا هو المكان المناسب من التقرير للقيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أدلي بأي تعقيبات، أود أن أطلب إلى الوفود أن تدلي بتعقيباتها على المقترح الذي تقدم به ممثل المملكة المتحدة.

السيدة ميرا (البرازيل) (تكلمت بالانكليزية): إنني اتفق مع زميلنا من المملكة المتحدة على أننا إذا أدرجنا شيئا على غرار ذلك فمن شأنه أن يوضح المسائل. وربما يمكن إدراج عبارة مشابهة جدا لما اقترحه في بداية الجملة. ويمكننا أن نقول، ”بما أن الهيئة لم يكن لديها جدول أعمال، فقد عجزت عن البدء بدورتها الموضوعية“. وبعدها يمكن لباقي الفقرة أن يبقى كما هو.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): من حيث الجوهر، إننا نشاطر وجهات نظر ممثل المملكة المتحدة. لكني أعتقد أننا، بما أن الفقرة ٤ تذكر أن هيئة نزع السلاح لم تعقد أي جلسات موضوعية في عام ٢٠٠٥، ربما يمكننا في الفقرة ٧ أن نختصر الصياغة التي اقترحها زميلنا من المملكة المتحدة، كي تبدأ الفقرة على النحو الآتي:

”في الجلسة الـ ٢٦٦ (التنظيمية) المستأنفة للهيئة بتاريخ ١٨ تموز/ يوليه ٢٠٠٥، بما أن الهيئة لم يكن لديها جدول أعمال متفق عليه، فقد واصلت مناقشة...“

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن هذه مسألة معقدة، لأن الهيئة تعقد جلسة تنظيمية. وفي مرحلة ما في

سياق الجلسة قررت الهيئة أن تواصل، في الجلسة التنظيمية، نظرا لعدم وجود جدول أعمال للدورة الموضوعية، مناقشة بندي جدول الأعمال المقترحين من الرئيس. لذا فإننا ينبغي أن نعالج حالا طريقة تعبيرنا عن ذلك بأسلوب منطقي يكون مفهوما. وأكرر: إننا نعقد جلسة تنظيمية لديها جدول أعمال خاص بها؛ واليومية الخاصة بذلك اليوم وضحت أنها كانت جلسة تنظيمية. ومن غير المعتاد لجلسة تنظيمية أن تستمر تقريبا إلى ما لا نهاية. وعادة ما نعقد جلسة تنظيمية واحدة. ولكننا نعقد جلسة تنظيمية، تقرر في سياقها أن نطيل مدة الجلسة، لمناقشة جدول الأعمال بما أننا لا نملك جدول أعمال للعمل الموضوعي. وهذا هو ما حدث.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بروح زيادة التعاون، أود أن أبني على مقترح زميلي من إيران والتعقيبات الأخيرة التي أدليتم بها، سيدي. أعتقد أننا يمكننا أن نقول،

”بما أن الهيئة لم يكن لديها جدول أعمال متفق عليه للعمل الموضوعي لدورة ٢٠٠٥، فقد واصلت مناقشة بندي جدول الأعمال“.

هذه الصيغة قد تأخذ في الاعتبار الشواغل الإيرانية وشواغلكم، سيدي، بأننا إنما نتحدث عن شكلين مختلفين لجدول الأعمال.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): على الرغم من أننا لا نرى أي مشكلة فيما يتعلق بالاقتراح الذي قدمه ممثل المملكة المتحدة، ولكن لأغراض الاتساق، علينا أن نتبع نهجاً واحداً إزاء التقرير بكامله. فإما أن نتبع نهجاً وقائعياً أو أن نتبع نهجاً وصفياً. والنهج الأخير يتوافق مع الاقتراح المقدم من ممثل المملكة المتحدة. وليست لدينا مشكلة في الحالتين، ولكن ينبغي أن يطبق النهج الذي نتبعه على كل الفقرات ذات الصلة الواردة في التقرير. تلك هي النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية التي أود أن أتناولها، فهي أنه لم يتخذ أي قرار رسمي بعدم عقد الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥. وكما تذكرون، سيدي، فقد عقدنا أول اجتماعاتنا التنظيمية المستأنفة يوم ١٨ تموز/يوليه، وكان هذا في الفترة الصباحية، إن لم تخني الذاكرة. وفي هذا الاجتماع، لم يذكر أي شيء عن عقد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٥ من عدمه. وعليه، فإنني أترك الاستنتاج لكم، سيدي، ولزملائي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لنا أن نستمع إلى الصيغة المنقحة التي اقترحتها المملكة المتحدة، على أساس التعديل الذي اقترحته إيران والنقطة التي أثرتها قبل بضع دقائق؟ هل لنا أن نستمع إلى ذلك، لو تفضلتم، وبالسرعة الإملائية أولاً؟

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بعد ”١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥“، تضاف عبارة ”، ولعدم الاتفاق على جدول أعمال بشأن العمل الموضوعي لدورة عام ٢٠٠٥،“.

السيدة المجالي (الأردن) (تكلمت بالانكليزية): معذرة لطلب الكلمة. ومع ذلك، ما زلت التمس مزيداً من التوضيح من ممثل المملكة المتحدة، أساساً، بشأن السبب الذي يدعوه إلى ذكر الدورة الموضوعية في هذا الصدد. فهذا الأمر ليس واضحاً بالنسبة لوفدي. لقد أحطنا علماً بأنه قال إن هذا بيان بالحقائق، ولكنني أحتاج إلى مزيد من التوضيح لأن إسقاطها سيكون بياناً بالحقائق أيضاً إذا أنصتنا جيداً إلى ما قاله زميلنا من مصر.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أطلب من خلالكم، سيدي الرئيس، أن يكرر زميلنا من المملكة المتحدة صيغة الفقرة المعدلة؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل يكرر ممثل المملكة المتحدة قراءة التعديل؟

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): هل يريد زميلي من كوبا أن يستمع إليها بالسرعة الإملائية أم بالسرعة العادية؟ وبعد ذلك، إذا سمحتم لي، سأرد على سؤال زميلتنا من الأردن.

فيما يلي نص الفقرة الآن:

”في اجتماعها (التنظيمي) رقم ٢٦٦ المستأنف المعقود بتاريخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، ولعدم الاتفاق على جدول أعمال بشأن العمل الموضوعي، واصلت الهيئة مناقشة بندي جدول الأعمال المذكورين أعلاه على النحو الذي اقترحه الرئيس“.

هل يود زميلي من كوبا أن أكرر قراءة النص ثانية؟

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أشكر زميلنا من المملكة المتحدة على إعادة قراءة اقتراحه. وأغتنم هذه الفرصة لأذكر أنه، مع الإضافة المقترحة، يرى وفدي أن الجزء الأخير سيترك مجالاً للشك، لأنه يذكر أن الهيئة ”واصلت مناقشة“ بندي جدول الأعمال على النحو الذي اقترحه الرئيس. وقد يكون ضرورياً توضيح أن المسائل الموضوعية لم تناقش وأننا ناقشنا تشكيل جدول الأعمال، وإلا فسوف يعطي ذلك انطباعاً بأن الهيئة انتقلت إلى المناقشة الموضوعية على أساس بندين مقترحين.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): أود فحسب أن أؤكد مرة أخرى أننا ينبغي أن نحدد إذا كنا سنتبع نهجا وقائعياً أم وصفياً في إعداد التقارير. وعندما أقول ”وصفياً“، فهذا يترجم إلى تعليل مسار الأحداث التي وقعت. ومرة أخرى، إذا كنا سنشرع في ذلك النهج، علينا أن نتقيد به في كل فقرة تالية، ولكن لن يكون في مقدورنا أن نوافق على اتباع النهج الوصفي حيال فقرة والنهج الوقائعي حيال فقرة أخرى.

فإذا اخترنا النهج الوقائعي، فمن الواضح جداً – كما لاحظ زميلي من إيران – أنه في بداية الفقرة ٤، لم تعقد هيئة نزع السلاح أي اجتماعات موضوعية في عام ٢٠٠٥. وهذه حقيقة، وهي أوضح ما تكون لأنه لم يتخذ قرار رسمي في الاجتماع التنظيمي بعدم عقد دورة موضوعية في عام ٢٠٠٥. وعليه، أطلب منكم، سيدي، أن تنظروا في ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد أنه في غمرة حماسنا للعمل، ربما فاتتنا بضعة أمور، وأحياناً كان ذلك عمداً، وإن كنت أعتقد أنه، توخياً لتوافق الآراء، فإن هدفنا ينصب على إنجاز شيء ما.

وأظن أن طريقة صياغة الفقرة ٧ واضحة الآن. لقد قرأتها مراراً. وسواء أكانت تسجل الوقائع فحسب أو أنها وصفية فهذا موضع اجتهاد. وأقترح على الهيئة حذف السطر الوارد في الفقرة ٤ الذي يقول إن ”هيئة نزع السلاح لم تعقد أي اجتماعات موضوعية في عام ٢٠٠٥“. ويمكننا أن ندمجه في الفقرة ٧.

والواقع أنه لم تعقد دورة موضوعية للهيئة في عام ٢٠٠٥. هذا كل ما في الأمر. لم تعقد أي دورة. وهكذا، إذا انتقلنا مباشرة إلى فكرة الاجتماع التنظيمي، وهي مناقشة بنود جدول الأعمال التي يقترحها الرئيس في اجتماع تنظيمي، فسيكون ذلك واضحا وجليا لأي شخص. ولذا أقترح أن بوسعنا إيجاد مخرج من هذا بمجرد رفع الجملة

الأولى من الفقرة ٤ ووضعها في بداية الفقرة ٧، أو جعلها الفقرة ٦ (مكررا)، وتليها الفقرة ٧ كما تظهر في مشروع القرار. وهذا منطقي: فلم تعقد أي دورة موضوعية رسمية للهيئة. ومن الواضح، دون دخول في تفاصيل دقيقة، أن معظم أعمالنا اضطُلع بها في اجتماع تنظيمي. أقترح هذا على الهيئة.

ومن ثم فاقتراحي بالنسبة للفقرة ٦ (مكررا) سيكون نصه كالتالي: ''ولم تعقد هيئة نزع السلاح أي اجتماعات موضوعية في عام ٢٠٠٥''. وتبقى الفقرة ٧ بصيغتها الواردة في التنقيح ٣ لمشروع القرار.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أظن أننا سنؤيد الاقتراح بإدراج فقرة ٦ (مكررا). ولكن زميلي الكوبي قد سلط الضوء على ما يمكن أن يكون التباسا فيما يتعلق بالعبارة ''واصلت مناقشة بندي جدول الأعمال المذكورين أعلاه، كما كان معتزما'' وأعتقد أنه من الصواب الإشارة إلى أننا لم نكن نناقش فحوى بندي جدول الأعمال المذكورين، بل اقتراحا ببندين لجدول الأعمال في الواقع. وسيرضى وفدي بهذه الإشارة، علاوة على الفقرة ٦ (مكررا) المقترحة.

السيد لو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): بإيجاز شديد، فأنا لا أريد أن أزيد هذه المناقشة تعقيدا، ولكن مع الاحترام الكامل الواجب للنقاط التي أعرب عنها زميلي ممثل المملكة المتحدة والآخرون، في حالة موافقة الهيئة على التعديل الأخير الذي اقترحه زميلي ممثل المملكة المتحدة، رغم أننا لا نجد مشكلة كبيرة في مجاراته في ذلك، إلا أنه فيما يبدو لي ينم عن شيء من الازدواجية من وجهة منطقية بحتة. فنحن نقرأ ''لأن الهيئة لم يكن لديها جدول أعمال متفق عليه للأعمال الموضوعية في دورة ٢٠٠٥، فإنها واصلت مناقشة بندي جدول الأعمال'' ما هذا؟ إنه أوضح ما يكون في حد ذاته. فلو لم تكن لدينا بنود متفق عليها لجدول الأعمال لما كنا واصلنا مناقشتها. وعند هذه النقطة، أتساءل ما إذا كان هناك أي داع محدد من الوجهة المنطقية لإعادة نفس النقطة.

إضافة إلى ذلك، نظرا لأننا سبق أن أشرنا في الفقرة ٤ إلى أن هيئة نزع السلاح لم تعقد أي دورة موضوعية في عام ٢٠٠٥، كما أوضح زميلي الإيراني لأول مرة، فإني أتساءل في الواقع عما إذا كان يلزمنا التعديل الخاص بالفقرة ٧.

ويخيل إليّ أن اقتراحكم الأخير يا سيدي ربما يشكل حلا توفيقيا جيدا لتسوية هذه المسألة.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالانكليزية): أعتذر لطلبي الكلمة، حيث لم يكن في نيّتي أن أطيل هذه المناقشة.

أتفق مع ما قاله زميلنا من جمهورية كوريا في بعض أجزائه. وفي الوقت ذاته، يتعين عليّ أن أختلف مع جميع المقترحات التي قدمها زملاؤنا وقدمتموها أنتم يا سيدي الرئيس، لأننا نقول في الفقرة ١٥: ''كذلك، في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، في ظل هذه الظروف، قررت الهيئة اختتام دورتها التنظيمية لعام ٢٠٠٥''، إلى آخر ذلك. ومعنى هذا أننا لم نصل قط إلى افتتاح الدورة الموضوعية، ولذا أعتقد أنه ربما يلزمنا أن نلقي نظرة أكثر إمعانا على التقرير في مجموعه ومن ثم نرى أين يمكن أن نقدم مزيدا من الوصف إن أردنا.

ولكننا بالتأكيد، في هذه المرحلة، عند النظر في الفقرة ٧، لا نزال في المرحلة التنظيمية و لم نبلغ مرحلة افتتاح الدورة الموضوعية. هذه هي النقطة التي أردت الإعراب عنها فيما يتعلق بالفقرة ١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في حالة قبول الهيئة اقتراحي، أعتقد أنه، رغم قابليته للتعديل، سيسرع بأعمالنا، لأن كلا من الفقرة ٩ والفقرة ١٠ تشير إلى الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦.وحسبما أتذكر، لم يكن هناك أي اتفاق رسمي قررنا بموجبه أن ما نتناوله سيكون للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦ وذلك، إذا أسعفتني الذاكرة، وأرجو أن تصوّبوني إن كنت مخطئا، إلى أن أخذنا في مناقشة مسألة فعالية أساليب العمل، على النحو الوارد في الفقرة ١٠.

وحين نشأت هذه العملية برمتها، أدركنا أنه ليس بالإمكان إنجاز أي أعمال موضوعية في عام ٢٠٠٥. وكانت صياغة الفقرة ١٠ هي ذات الصياغة التي تلقيتها من المجموعتين الإقليميتين الرئيسيتين، الاتحاد الأوروبي وحركة بلدان عدم الانحياز، والتي أشير فيها بصفة محددة إلى الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦.

وحلا لهذه المسألة، اتفقنا جميعا على أننا لم نعقد دورة موضوعية في عام ٢٠٠٥. وأمامنا بطبيعة الحال خيار أن نقول إن ذلك يرجع إلى سبب معين أو آخر. ونستطيع أن نتوسع في الوصف قدر الإمكان وأن ندخل في التفاصيل. بل قد نريد أن ندخل في تفاصيل السبب في عدم تمكننا من التقدم خطوة واحدة بعد الصيغة التي اتفقنا عليها من حيث المبدأ.

وإذن، لا ينبغي أن نكبّل أنفسنا بالتفاصيل. نعم، نريد أن نقدم وصفا واقعيا لما حدث. واستخدمت في المرة السابقة العبارة المتعلقة بفتح صندوق المفاجآت. فإذا أردنا أن نتذكر السبب في عدم لجوئنا إلى ذلك، فالواقع أنه لو كان لدينا جدول أعمال لَكُنّا عملنا ولَكُنّا عقدنا دورة موضوعية. فلنقبل بأننا لم نعقد دورة موضوعية وأننا قمنا فعلا بتمديد الدورة التنظيمية، وحاولنا تسوية مسألة جدول الأعمال. تلك حقيقة واقعة، وأناشد الأعضاء أن ينظروا فيها. وإن لم كن ذلك مقبولا فإني على استعداد لتقبل أي اقتراح آخر. وهذا هو السبب في أني قلت إننا نستطيع الربط بين الحقيقتين وهما أننا لم نعقد دورة موضوعية وأننا عقدنا بالفعل دورة تنظيمية عالجنا فيها مسألة وضع جدول أعمال لعقد دورة موضوعية، ليست دورة العام ٢٠٠٥، بل العام ٢٠٠٦. هذا واضح.

وأثق أننا لو كنا اعتمدنا تقريرنا يوم الخميس أو الجمعة الماضي لما كان هناك سبب لهذا. ولكن دعونا نتناول هذا الأمر من فضلكم. فما زال اقتراحي مطروحا على بساط البحث. وإذا لم يكن مقبولا، فأنا مستعد لسماع أي اقتراح آخر.

السيد راشيانتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): لعل وفدي بمقدوره أن يقترح شيئا بخصوص مسألة إمكانية أو عدم إمكانية انتهائنا من إعداد التقرير بعد ظهر اليوم.

ولكن لديّ تعديل ثانوي، اقترحه زميلي الإيراني. في الفقرة ٤، أشرنا بالفعل إلى أن الهيئة لم تعقد اجتماعات موضوعية في عام ٢٠٠٥. ولعلنا باستخدام نفس العناصر التي اقترحها زميلنا ممثل المملكة المتحدة نستطيع الاستمرار في الجملة الأولى من الفقرة ٤ بإضافة العبارة، على سبيل المثال، ”لعدم وجود بنود لجدول أعمال متفق عليها لدينا“. وفي هذه الحالة ربما يمكن أن تبقى الفقرة ٧ كما هي كما اقترحتم يا سيدي.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ستكون هذه آخر محاولة أقوم بها لتعديل الفقرة ٧ بصيغتها الحالية، سواء أضفنا أو لم نضف فقرة برقم ٦ (مكررا) أو بقيت الجملة في الفقرة ٤.

وأرى أننا لكي نراعي الشواغل التي أثارها زميلي الكوبي وأيدها وفدي قد نحتاج إلى مجرد زيادة في الوضوح

بالنسبة للتعبير ''مناقشة بندي جدول الأعمال''. وربما استطعنا تعديل الفقرة ليكون نصها كما يلي:

''وواصلت الهيئة، في اجتماعها الـ ٢٦٦ (التنظيمي) المستأنف في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، مناقشة اقتراح الرئيس المتعلق ببندي جدول الأعمال بصيغتهما الواردة أعلاه''.

وأتساءل فقط هل يكون من الأوضح أننا لم نكن في الواقع نناقش فحوى بندي جدول الأعمال بل الاقتراح المتعلق ببندين من جدول الأعمال للاجتماعات الموضوعية. ولن أصرّ على ذلك إذا عارضته بقية الهيئة، ولكني أعتقد أن الوضوح يفيد أحيانا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعتقد أننا قد نريد أن ننظر في الاقتراح الذي قدمه ممثل إندونيسيا من فوره بأن نترك الفقرة ٤ كما هي، مع إضافة العبارة "لعدم وجود جدول أعمال لديها" أو شيء من هذا القبيل. إذا لم يلق ذلك موافقة الهيئة، فهل لنا أن نستمع إلى اقتراح المملكة المتحدة مرة ثانية؟

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيكون نص الفقرة المعدلة كما يلي:

''وواصلت الهيئة، في اجتماعها الـ ٢٦٦ (التنظيمي) المستأنف يوم ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، مناقشة اقتراح الرئيس المتعلق ببندي جدول الأعمال بصيغتهما الواردة أعلاه''.

وقبل أن توافق الهيئة على الاقتراح، أردت فقط أن أتأكد مما نفعله حيال الجملة ''لم تعقد هيئة نزع السلاح أي اجتماعات موضوعية في عام ٢٠٠٥''. هل تعامل بوصفها تعديلا منفصلا أم كجزء من نفس الصفقة؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفترض أنها ستبقى. كنت أقترح ذلك فقط كمخرج. والآن بعد أن خرجنا من المأزق، أفضل الاحتفاظ بالفقرة ٤ كما هي، وآمل أن تقبل الهيئة التعديل الذي اقترحه ممثل المملكة المتحدة.

ما لم يوجد أي اعتراض، سيكون نص الفقرة ٧، بصيغتها المعدلة، على النحو التالي:

''وواصلت الهيئة، في اجتماعها الـ ٢٦٦ (التنظيمي) المستأنف يوم ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، مناقشة اقتراح الرئيس المتعلق ببندي جدول الأعمال بصيغتهما الواردة أعلاه''.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٧، بصيغتها المعدّلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى الفقرة ٨.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): كما برز حين ناقشنا الفقرة ٦، أود أن أقترح مرة ثانية التعديل الذي يتم بمقتضاه الاستعاضة عن العبارة ''للعام ٢٠٠٦'' في الفقرة ٨ بالعبارة ''لدورتها''، ثم حذف العبارة ''الهيئة''. وبالتالي يكون نص الفقرة المعدلة، في هذا الجزء منها، ''في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الموضوعية''. وما لم تريدوا تناولها في نفس الوقت، يا سيدي، فإني أعتزم أن أكرر نفس التعديل بالنسبة للفقرة ٩.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لديّ ملاحظة عامة فيما يتعلق بالفقرات ٨ و ٩ و ١٠، بصيغتها الواردة في مشروع القرار. حيث أنه يوجد تفاهم منذ البداية على أنها ستكون صفقة من نوع ما، لفصل الفقرات التي قد تنطوي ضمنا على أننا فعلا اتفقنا على كل منها أو اتخذنا قرارا بالنسبة لكل منها منفصلة.

ويتمثل اقتراحي في أن نجمع بين الفقرات الثلاث جميعا في فقرة واحدة لها رقم واحد.

السيدة ليونغ (فنزويلا) (تكلمت بالإسبانية): لا نجد مشكلة فيما يتعلق بوضع الأمور الثلاثة كصفقة في فقرة واحدة، أما إذا كانت ستدرس بصفة منفصلة فنود الإشارة إلى أن التواريخ غير صحيحة. فالاتفاق من حيث المبدأ على البند الأول تم التوصل إليه في ١٨ تموز/يوليه والاتفاق على الثاني تم في ١٩ تموز/يوليه، وليس كما يظهران في مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أتناول التواريخ، أود أن أشير إلى أننا، بالطبع، نتكلم عن صفقة وما إلى ذلك، ولكن الهيئة قبلت اقتراحي بأن نتناول، دون مساس بتلك ''الصفقة''، كلا من بنود جدول الأعمال المذكورة واحدا بعد الآخر مع إعطاء الأفضلية في هذا الترتيب لنزع السلاح النووي. وقد ضربت المنضدة بالمطرقة حين تم الاتفاق على هذا البند بالذات، غير أن بعض الوفود بالطبع رغبت في أن ترى ماذا كان الاتفاق بالنسبة للبنود الأخرى، أي بعبارة أخرى أن تقبله دون إخلال بآرائها المتعلقة بالبنود الأخرى.

إذن فواقع الحال هو أننا قبلنا اتفاقا بشرط الاستشارة، أو من حيث المبدأ، بشأن البند الأول. وحيث أننا نفعل ذلك وفقا للتسلسل الزمني، فإنني أطلب إلى أمين الهيئة أن يدقق في التواريخ، فربما أكون قد وقعت في خطأ ما. وعندما انتهينا من العمل، كنا قد توصلنا إلى اتفاق بشأن البند الثاني ومسألة تنشيط عمل اللجنة. ثم نشأت الفكرة بأننا قد توصلنا إلى حزمة. وحتى ذلك الوقت كان هدفنا التوصل إلى حزمة، ولكننا لم نتمكن من الحديث عن التوصل إلى حزمة. وأذكر استخدام مصطلح ''تدريجيا'' دون مساس بفكرة الحزمة. إذن، هذا هو السبب. ولتوخي الحذر، ينبغي لنا أن نسير وفقا لنهج التسلسل الزمني، أي في هذا التاريخ فعلنا هذا، وفي التاريخ التالي فعلنا ذاك.

الآنسة المجالي (الأردن) (تكلمت بالانكليزية): أود القول إن وفدي يرى بصواب ما قاله ممثلا كل من إيران وفنزويلا. وفي رأيي أن المشكلة تكمن في عدم وجود فقرة تبين بوضوح أن المسائل الثلاث تشكل حزمة واحدة. ونتفق مع ما قاله الرئيس حول أهمية التسلسل الزمني.

إن الفقرة ١١ يشوبها شيء من عدم الوضوح، فهي تشير إلى حزمة، ولكنها لا تفصح عن أن الفقرتين ٨ و ٩ تشكلان تلك الحزمة. وقد تودون، السيد الرئيس، أو قد يود ممثلون آخرون إضافة فقرة تؤكد بوضوح أن الفقرتين ٨ و ٩ هما جزأين من حزمة واحدة. وأعتقد أن ذلك قد يحل المشكلة التي أشار إليها الزملاء. أو ربما نلجأ إلى تضمين فقرة منفصلة، ٨ مكرر، تنص بوضوح على أن الفقرتين تشكلان حزمة واحدة، مع المحافظة على التسلسل الزمني، كما قلتم، ومع ضمان الاستجابة لشواغل الجميع. ولكن ما قاله زميلنا من إيران صحيح بأنه لا توجد إشارة إلى وجود حزمة. وكما أكد زميلنا من فنزويلا بحق، وكررتم ذلك أنتم، فإن أجزاء الحزمة تمت الموافقة عليها في تواريخ مختلفة. إذن، ما نحتاج إليه هو نص واضح بأن هاتين المسألتين كلاهما تشكلان جزءا من الحزمة.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود فقط أن أكرر ما قالته زميلتنا من الأردن فيما يتعلق باللغة المستخدمة في الفقرات ٨، و ٩، و ١٠. ففي الفقرتين ٨ و ٩ أشير إلى اتفاق بشرط الاستشارة، وأما في الفقرة ١٠ فقد أشير فقط إلى اتفاق توصلت إليه الهيئة. وقد ذكر وفد واحد، لم يكن وفدي، بوضوح خلال المناقشة بشأن البند الأول، أنه يود الانتظار حتى ظهور النتائج بشأن

المسألة الثالثة. إذن، كان هناك فهم منذ البداية حول حزمة ما.

ومع أن الفقرة ١١ تشير إلى حزمة، إلا أنها لا توضح ما هي تلك الحزمة. وبالتالي، هناك شيء من الإرباك في هذه الصياغة. ولذلك أشرت إلى إمكانية إيجاد حل بسيط للمشكلة، ليس من خلال شرح كل شيء في الفقرة ١١، بل من خلال إزالة الترقيم من الفقرتين ٩ و ١٠، لكي نوضح بأن المسألتين جرت مناقشتهما معا.

وحيث أن الكلمة ما زالت لي، أود أن أضيف أننا إذا كنا عازمين على الإشارة إلى اتفاق ''بشرط الاستشارة''فيما يتعلق بالبندين الأول والثاني، فإن الصيغة نفسها ينبغي أن تنسحب على الاتفاق بشأن المسألة الثالثة.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود التعبير عن اتفاقي مع جميع المتكلمين السابقين. وفي حين أن الرئيس التزم جانب الحذر الشديد من خلال تجنب مفهوم الحزمة خلال المفاوضات برمتها، فإن عددا من الوفود، بما فيها وفد المملكة المتحدة، باسم الاتحاد الأوروبي، قد أشارت بشكل واضح إلى هذا المفهوم في كل مرحلة.

إن كل ما أحاول القيام به هو التفكير في كيفية تقديم هذا المفهوم مع المحافظة على شتى العناصر. ولعل أفضل ما يمكن عمله هو الإشارة إلى القرار المتخذ في ٢٠ تموز/يوليه، حيث بدأنا الحديث عن حزمة واتفقنا على تقديم كل شيء كحزمة. وسيعني هذا أننا لن نضمن في التقرير قائمة بالخطوات المرحلية لكل بند، والتي تم الاتفاق بشأنها بشرط الاستشارة ورهنا بالتوصل إلى اتفاق على الحزمة الأكبر. وفي ٢٠ تموز/يوليه، توصلنا أخيرا إلى اتفاق بشأن حزمة وعلى أننا سنبدأ النظر فيها كهيئة. وقد يكون هذا هو الحل الذي سيمكننا من عرض الفقرات من ٨ إلى ١١ في فقرة موجزة واحدة تدرج فيها المقترحات الثلاثة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بعبارة أخرى، لن يكون العرض قائما وفقا للتسلسل الزمني. ما سمعته هو أننا ربما ندمج الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ في فقرة واحدة ونشير إليها كحزمة. وفي الواقع، قمت بتقديم الفقرة ١٠ كما هي الآن لأنها كانت النص الذي قدم إلي بعد التفاوض بين مختلف المجموعات. ولم تكن هناك أية إشارة إلى ''شرط الاستشارة'' ولا إلى ''من حيث المبدأ''.

أفترض، إذن، أننا من أجل المحافظة على الاتساق، ينبغي للحزمة أن تتضمن البندين ١ و ٢ ومسألة أساليب العمل، وبالتالي ينبغي أن تكون حزمة مكونة من ثلاثة أجزاء، وهي بندان في جدول الأعمال وبند للمناقشة. وينبغي أن نضعها معا وأن نتجاهل كون الاتفاق بشأن كل منها تم التوصل إليه في تاريخ مختلف. وأعتقد أن الاتفاق بشأن الفقرة ٨ تم التوصل إليه في ١٨ تموز/يوليه، وليس في ١٩ تموز/يوليه، ولذلك كنت أريد التدقيق في التواريخ.

وقد فعلت ذلك عن قصد – وقد تقرر الهيئة غير ذلك – وذلك بهدف التأكيد على الإجراء الذي اتبعناه. إن ذلك لا يدخل في التفاصيل ولكنه يظهر كيف جرى شق الطريق نحو أي اتفاق توصلنا إليه يوم الخميس الماضي. وإذا كان الأعضاء يريدون الإلقاء بكل ذلك جانبا، فسأتصرف وفق مشيئتهم. وكما أشرت، أعتقد أن نص التقرير السابق قد دمجها معا. ولكن هذا التقرير مختلف؛ فقد حدث تطور جديد. ولهذا السبب قررت، بعد أن طلبت موافقة الأعضاء، أن نقدم الأمور وفقا للتسلسل الزمني وحسب المواعيد التي تمت فيها. وإذا رغب الأعضاء، نستطيع إضافة ''بشرط الاستشارة'' أو ''من حيث المبدأ'' إلى الفقرة ١٠. أو كبديل لذلك، نستطيع دمج الفقرات ٨ و ٩ و ١٠، وأن

نشير إلى أن الاتفاق بشأن كل شيء تم التوصل إليه في ٢٠ تموز/يوليه. إذن، أنا رهن مشيئة الأعضاء.

السيدة أغماجنيان (أرمينيا) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، لقد استمعت باهتمام إلى زميلي، وفي محاولة للحد إلى أدنى قدر من إدخال تعديلات على نصكم ولنأخذ في الاعتبار المسائل التي أثيرت، أقترح فقط أن نضيف عبارة إلى الفقرة ١٠. وأقترح أيضا أن ندرج التاريخ – ٢٠ تموز/يوليه. وينبغي أن يكون نص الفقرة كما يلي:

”في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وافقت الهيئة، كجزء من الصفقة، التي تشمل بندي جدول الأعمال المذكورين أعلاه، على أن مسألة التدابير الرامية إلى تحسين فعالية أساليب عمل هيئة نزع السلاح ...“،

وتكون البقية كما هي عليه في النص الحالي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل يرغب ممثل إيران في التعليق على الاقتراح الأرمني؟

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أرد على الاقتراح الذي قدمه زميلي ممثل المملكة المتحدة، ولكنكم إذا كنتم ترون أن الاقتراح الجديد يمكن أن يحل هذه المشكلة، فإني سأرجئ تعليقاتي عليه.

ولكني أود أن أقول إنه، في الاتفاق الأخير بشأن الموضوع الثالث الذي عرض عليكم، كانت كلمة ”أيضا“ بين قوسين معقوفين. وكان من الواضح، فعلا، أن الاتفاق بشأن الموضوع الثالث مربوطا ببندين من جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): من أجل تبسيط عملنا، يمكننا، على أساس الاقتراح الأرمني، أن نضيف كلمة ”أيضا“:

”في ٢٠ تموز/يوليه، وافقت الهيئة أيضا ...“

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية):إننا نرى أن الاقتراح الذي قدمته ممثلة أرمينيا يمكن، في الواقع، أن يشكل إحدى الطرق لتفادي تغيير الصياغة تغييرا كبيرا. ويبدو لنا منطقيا استخدام عبارة ”وافقت الهيئة شرط الاستشارة“، وستكون متسقة مع الطريقة التي يشار بها إلى الاتفاق في الفقرتين ٨ و ٩. وبعبارة أخرى، يمكننا أن نضيف إلى الصياغة التي اقترحتها ممثلة أرمينيا عبارة ”بشرط الاستشارة“ في الإشارة إلى الاتفاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذن، باستخدام الاقتراح الأرمني كأساس، يصبح الفقرة نصها:

”في ٢٠ تموز/يوليه ، وافقت اللجنة أيضا، بشرط الاستشارة، كجزء من الصفقة ...“

وهلم جرا.

ولذلك سنستغني عن عبارة ”من حيث المبدأ“ في الفقرتين ٨ و ٩ وعبارة ”بشرط الاستشارة“ في الفقرة ١٠، كما اقترح ممثل كوبا.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): أولا، فيما يتعلق بالفقرة ٨، فإن البند الرابع من جدول أعمال الجلسة التنظيمية، الوارد في الوثيقة A/CN.10/L.56، هو ”مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التي ستعقد عام٢٠٠٥“. وعندما كنا نناقش بنود جدول الأعمال في الفقرة ٦، لم يكن ذلك بغرض التوصية بإدراج بنود جدول الأعمال؛ وإنما كان اتفاقا للهيئة بشأن بنود جدول الأعمال.

وبالتالي يكون نص الصياغة المقترحة للفقرة ٨:

”في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وافقت الهيئة، بشرط الاستشارة، على إدراج البند التالي بشأن نزع السلاح النووي، على نحو ما اقترح الرئيس، في جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية“،

حسب الاقتراح الذي قدمه زميلنا ممثل المملكة المتحدة.

وينطبق الشيء نفسه على الفقرة ٩.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٠، فإن الاقتراح الذي قدمته ممثلة أرمينيا في الواقع اقتراح بناء، ولكن في الوقت نفسه نود أن نقترح تغييرا طفيفا له، وهو:

”في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وافقت الهيئة أيضا على إدراج صياغة في تقريرها، تقول“،

وهنا نفتح القوسين المعقوفين ونضع نص الصياغة المتفق عليها، لأن تلك الصياغة ليس قائمة بذاتها لوحدها. بل هي جزء من الصفقة، وإدراجها في التقرير كان أساس على ذلك.

وبالتالي فإن الفقرة ١٠ بشكلها الحالي لم تعد صالحة. وقد تم الاتفاق علي صياغتها في ٢٠ تموز/يوليه كجزء من صفقة. وفي ذلك اليوم، ٢٠ تموز/يوليه، حذفت عبارة ”بشرط الاستشارة“ من بندي جدول الأعمال، المتعلقة بنزع السلاح النووي والأسلحة التقليدية. ونتيجة لذلك، فإن الفقرة ١٠ بشكلها الحالي ليست صحيحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنني محتار حقا. أعلم أن الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ مترابطة وإنني لمجرد تيسير العمل فكرت في مناقشة كل الفقرات الثلاث. ولكننا نتناول فقرة فقرة، وعليه ربما ينبغي لنا في هذه المرحلة – بعد أن استمعنا إلى اقتراح ممثلة أرمينيا، واقتراح ممثل كوبا لتحسين ذلك، واقتراح ممثل إيران لمزيد من التحسين – أن نعالج فقط الفقرة ٨.

وإذا استمعت إلى ممثل إيران بصورة صحيحة، فإنه كان يقترح أن نشطب كلمة ”توصي“، في السطر الثاني. وبالطبع سنحذف عبارة ”من حيث المبدأ“ ونترك عبارة ”بشرط الاستشارة“ ثم نشطب عبارة ”توصي“. هل فهمي صحيح؟ هل يوافق ممثل مصر على ذلك؟ أرى أنه يوافق. دعونا إذن نتعامل مع ذلك أولا.

اقترح ممثل مصر إن نشطب عبارة ”توصي“ في السطر الثاني من الفقرة ٨. هل هذا مقبول؟

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أوجه سؤالا. إذا كنا سنتفق على ذلك – وذلك نوع من وضع العربة أمام الحصان – كيف سيتفاعل التغيير الذي يجري على الفقرة ٨، وافترض، الفقرة ٩ مع الصياغة التي لدينا الآن في الفقرة ١١؟ أعتقد أن ذلك سيجعل من الضروري إجراء تغيير في الفقرة ١١. وأريد أن أدرك ما هو فهمكم، سيدي الرئيس، لأن الفقرة ١١ تستخدم عبارة ”إذ توصي“، واعتقد أن ذلك يرجع إلى لفظة ”توصي“ في الفقرتين ٨ و ٩. ولذا، إذا اتفقنا على إجراء هذين التغييرين في الفقرتين ٨ و ٩، فإننا نتفق أيضا مسبقا، بالضرورة، على إجراء تغيير في صياغة الفقرة ١١. هل ذلك فهم صائب؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنه ليس فهما صائبا. وكما قلت، لقد حاولت، بأفضل طريقة ممكنة، أن أعمل بالتسلسل الزمني. وتمثل الفقرة ١١ موقف الرئيس. وسننتظر ونرى كيف تعتزم الهيئة أن تتعامل مع هذا الأمر. وقبلت الهيئة اقتراح الرئيس، تماما كما هو وارد هنا. وإذا كانت الهيئة ترغب في حذف ذلك، فحينئذ يمكن للهيئة، بالتأكيد، أن تفعل ذلك. ولكن هذا هو اقتراحي بالذات للهيئة، ولم يكن هناك اعتراض عليه.

وبالتالي، ربما ينبغي لنا أن نتناول – كما قلت في وقت سابق – الفقرة ٨ أولا. وإذا اتفقنا على حذف لفظة ''توصي'' في السطر الثاني، يمكننا أن نفعل ذلك، ثم نعمل بناء على ذلك. وربما يتعين علينا أيضا أن نحذف لفظة ''توصي'' في الفقرة ٩.

السيدة اغماجانيان (أرمينيا) (تكلمت بالانكليزية): اعتقد أننا لم نصل بعد إلى الفقرة ٩، ولكنني أريد أن أتيقن من أن التاريخ الوارد هناك هو ١٩ تموز/يوليه، لأن ذلك تماما هو التاريخ الذي اتفقنا عليه للبند الثاني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سنتحقق من التواريخ في وقت لاحق.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): باختصار شديد، نود أن نثني على الاقتراح الذي قدمته مصر. ونؤمن بأن من شأن هذا الاقتراح أن يبرز بشكل أفضل ما حصل في الواقع خلال جلستنا التنظيمية.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): من حيث المبدأ، نود أيضا أن نعلن تأييدنا لاقتراح مصر. ولدي تساؤل بسيط أوجهه إلى الأمانة العامة. أود أن أعلم إذا كان بوسع الهيئة أن توافق أو إن كانت توصي فقط فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية. وهذا السؤال يتصل بالنواحي الإجرائية مقابل النواحي الجوهرية. ويمكننا أن نمضي مع اقتراح مصر.

والأمر الثاني هو أنني أيضا أود، مثل زميلتي ممثلة أرمينيا، أن أتأكد من أن الفقرة ٨ تشير إلى التاريخ ''١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥''، إذ أن ذلك هو التاريخ الذي تم فيه الاتفاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد اقترحت في وقت سابق أن نغير التاريخ إلى ١٨ تموز/يوليه.

وبالتالي فإن الفقرة ٨، بصيغتها المعدلة، تنص على أنه:

''في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وافقت الهيئة، بشرط الاستشارة، على إدراج البند التالي بشأن نزع السلاح النووي، على النحو الذي اقترحه الرئيس، في جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية للهيئة''.

وبالتالي فإننا سنحذف لفظة ''توصي''، في السطر الثاني، وكذلك ''٢٠٠٦''، في السطر الثالث، على النحو الذي اقترحته المملكة المتحدة.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٨، بصيغتها المعدلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى الفقرة ٩.

نبدأ بحذف عبارة ''من حيث المبدأ''، بين قوسين معقوفين، في السطر الثالث، ونترك عبارة ''بشرط الاستشارة''.

واستنادا إلى اقتراح مصر للفقرة ٨، سأعتبر أن الهيئة ترغب في حذف لفظة ''توصي'' في السطر الثالث من الفقرة ٩. وسنحذف أيضا ''٢٠٠٦'' ونستبدلها بعبارة ''في دورتها الموضوعية''.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، بغية المحافظة على تمشي الصياغة مع صياغة الفقرة ٨، على النحو الذي قرأتموه، اعتقد أن الفقرة ٩ ينبغي أن يصبح نصها كما يلي: ''في جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية للهيئة''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إننا نحذف العبارة الأخيرة، ''دورتها الموضوعية''. هل ذلك هو ما يعنيه ممثل مصر؟

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، حينما قرأتم الفقرة ٨، كانت الصياغة هي ''في جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية للهيئة''. وذلك هو ما سمعتكم تقرأونه في وقت سابق. ويمكننا أن نوافق على ذلك؛ وذلك هو ما اعتمدناه. ونؤمن بأن الفقرة ٩ ينبغي أن تأخذ نفس الصياغة – أي، ''في الدورة الموضوعية للهيئة''.

السيد شارواث (النمسا) (تكلم بالانكليزية): أرجو المعذرة لأنني سأخوض في هذا الموضوع لفترة أطول قليلا، ولكنني أعتقد أن نص الفقرة ٦، بصيغتها المعتمدة، هو ''في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الموضوعية''. كما أنني اعتقدت أن هذا هو ما اتفقنا عليه في الفقرة ٨ وفي الفقرة ٩. واعتقدت انه، لكي تكون كل الأمور متماشية، تعين علينا دائما أن نستخدم عبارة ''لدورتها الموضوعية''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تلك هي الصياغة في الفقرة ٦، ''دورتها الموضوعية''. وسأشطب لفظة ''للهيئة''. وهو تغيير تحريري، وستعدل الأمانة العامة النص بناء على ذلك.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٩، بصيغتها المعدلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى الفقرة ١٠.

أعطي الكلمة لممثلة أرمينيا لكي تعرض لنا الفقرة ١٠، مع مراعاة اقتراح ممثلي كوبا وإيران. وسيكون نص الفقرة على غرار ما يلي:

''في ٢٠ تموز/يوليه، وافقت الهيئة أيضا، بشرط الاستشارة، كجزء من الحزمة ...''

هل تفضلتم بإسماعنا ذلك مرة أخرى؟

السيدة اغاجانيان (أرمينيا) (تكلمت بالانكليزية): سأبذل قصارى جهدي.

''في ٢٠ تموز/يوليه، وافقت الهيئة، بشرط الاستشارة، كجزء من الحزمة'' –

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ينبغي أن ندخل لفظة ''أيضا''.

السيدة اغاجانيان (أرمينيا) (تكلمت بالانكليزية): ذلك سؤال كنت سأوجهه. إذا كان تاريخ ١٩ تموز/يوليه يظهر في الفقرة ٩، هل يمكننا أن نستخدم لفظة ''أيضا''، لأن التاريخ مختلف؟ وليست لدينا مشكلة مع لفظة ''أيضا''. وإنما أوجه مجرد سؤال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): السؤال، من حيث الجوهر، يتعلق بالربط بين هاتين المسألتين.

السيدة اغاجانيان (أرمينيا) (تكلمت بالانكليزية): فهمت. أود أن أكرر:

''في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وافقت الهيئة أيضا، بشرط الاستشارة، وكجزء من الحزمة، بما فيها بندا جدول الأعمال المذكوران أعلاه، على أن ينظر في مسألة تدابير لتحسين فعالية أساليب عمل هيئة نزع السلاح في الجلسات العامة لدورتها الموضوعية، مع تخصيص الوقت الكافي للمسألة''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هذا يعني أننا نجري تعديلا على الصياغة التي اتفق عليها بعد مفاوضات دقيقة فيما بين المجموعات الإقليمية. ولدي نسخة منها في جيبي، وهي تشير تحديدا إلى الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦. المهم أننا حتى لو اتفقنا على رفع الإشارة إلى عام ٢٠٠٦، فسيتعين علينا في مكان ما من هذا التقرير أن نذكر أي دورة نتحدث عنها. أردت فقط أن أبرز ذلك.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن الإشارة إلى عام ٢٠٠٦ هنا مختلفة تماما عن الإشارات الواردة في الفقرات ٦ و ٨ و ٩. وكما بينتم يا سيدي، كنا نتفاوض على نص. وأرى أن الاقتراح الذي قدمه، فيما أظن، زميلي ممثل مصر كان كالتالي:

”وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، اتفقت الهيئة أيضا، بشرط الاستشارة، كجزء من الصفقة، بما فيها بندا جدول الأعمال، المذكوران أعلاه على ما يلي“:

ثم ندرج الاقتراح الذي تلقيته يا سيدي. وذلك، كما أشرتم، لأن العبارات جرى تفاوض دقيق بشأنها بين عدد من الدول الأعضاء، وليس فقط بين المجموعتين الإقليميتين اللتين ذكرتهما. وأرى أنه قد يكون من المفيد، لدواعي الشفافية، أن تكون لدينا صياغة الفقرة ذاتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلم بالضبط ماذا كانت، ولكني أردت إيضاحا صريحا. أفهم أن هذا الأمر ليس محددا بدرجة شديدة. وستجري مناقشة هذه المسألة بالذات في دورة عام ٢٠٠٦. وكما قلت، ستجري مناقشة الدورة في وقت لاحق. وكان ثمة اتفاق على مناقشتها في عام ٢٠٠٦. ومن ثم سنترك الإشارة إلى العام ٢٠٠٦ كما هي.

استمعنا من فورنا إلى اقتراح لممثل أرمينيا استنادا إلى مقترح من إيران وكوبا.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقترح تعديلا طفيفا على الصيغة المقترحة لهذه الفقرة، بحيث تبدأ على النحو التالي:

”وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، اتفقت الهيئة أيضا، بالإضافة إلى بندى جدول الأعمال المذكورين آنفا، على أن مسألة ...“

وتستمر بعد ذلك كما تلاها ممثل المملكة المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل يتكرم ممثل مصر بتكرار التعديل المقترح.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): سيكون نصها: ”وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، اتفقت الهيئة أيضا“ – أظن كان يوجد اقتراح من كوبا بإضافة ”اتفقت على أن مشروع قرار“– ”بالإضافة إلى بندي جدول الأعمال المتفق عليهما أعلاه، على أن ...“

ثم نستمر بالصيغة التي اقترحتها المملكة المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لست متأكدا أن ممثل المملكة المتحدة هو الذي قدم ذلك الاقتراح. أما اقتراح ممثل أرمينيا فكان يتعلق بالسطر الأول، استنادا إلى اقتراح لكوبا وإيران. وقلت إن هذه الفقرة بالذات اتُفق عليها من جانب المجموعتين الرئيسيتين. وما كنا نوضحه هو مسألة عام ٢٠٠٦. وقلنا إن الإشارة إلى عام ٢٠٠٦ في هذه الفقرة بالذات ضرورية. وكان القصد أن تناقش مسألة إعادة تنشيط الهيئة أو فعالية طرق عملها بالذات في تلك الدورة. ولهذا السبب أردنا الإبقاء على الإشارة إلى العام ٢٠٠٦.

وإذن فمصر تقترح أن تبدأ هذه الفقرة كما يلي:

”وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، اتفقت الهيئة أيضا، بشرط الاستشارة، بالإضافة إلى بندي جدول الأعمال المتفق عليهما أعلاه، على أن مسألة التدابير الرامية إلى تحسين فعالية طرق ...“

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إذا كان فهمي صحيحا لما قاله زميلي المصري، فهو كان يشير إلى البيان الذي أدليت به قبيل إعطائه الكلمة، واقترحت فيه، باستخدام صياغته، أو صياغة من هذا القبيل، أن يكون لدينا شيء نصه كالتالي:

”وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، اتفقت الهيئة أيضا، بشرط الاستشارة، إضافة إلى بندي جدول الأعمال المتفق عليهما أعلاه، على ما يلي“:

ثم نقدم الصياغة التي جرى التفاوض بشأنها يوم ٢٠ تموز/يوليه بنفس الشكل الذي نقدم به الاقتراحين الآخرين، أي بإزاحة عن الهامش في بداية الفقرة. ثم نذكر التفاصيل باستخدام نفس الصياغة التي قمتم بالتفاوض عليها يا سيدي. وهكذا يسلط عليه الضوء كاقتراح منفصل. أظن أن هذا ما كان يشير إليه زميلي المصري حين ذكر اقتراح المملكة المتحدة.

السيد نجفي (إيران) (تكلم بالانكليزية): يلتبس عليّ الأمر بعض الشيء؛ ولا أعلم ما إذا كان زملائي في نفس الحالة. فالأمر كما أفهمه، هو أن تكون الصياغة المتفق عليها، كما اقترحها ممثل المملكة المتحدة، داخل علامات اقتباس، مما يترتب عليه أن الاتفاق كان ”على ما يلي“. ثم ندرج جميع الصياغات بمثابة اقتباسات لبيان أنه، في الواقع، ليس اتفاقا لعام ٢٠٠٦. أما بوضعه الحالي، فيبدو أنه يشير إلى أننا قد اتفقنا بالفعل على مناقشة هذه المسألة في الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦، مع أننا، في واقع الأمر، اتفقنا على صياغة من نوع ما، فيما يتعلق، بالطبع، ببندين آخرين من جدول الأعمال أشار إليهما زميلنا المصري.

ونقترح، إن شئنا وضع تلك الصياغة داخل أقواس اقتباس، أن تقدم بمثابة اقتباس لبيان أن الصياغة هي ما اتفقنا عليه. فلسنا نتفق هنا على مناقشة أي مسألة في عام ٢٠٠٦.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أريد أن أوضح تماما أن هذه الصياغة أعطيت لي كتابة. وإذا كانت الهيئة ترغب في هذا المرحلة أن تقبل التعديلات التي اقترحتها أرمينيا وإيران وكوبا، أو ربما أن تغير الفقرة برمتها، بوسعنا أن نفعل ذلك. وما أُعطي لي لم يكن داخل علامات اقتباس. وقد أعدته عليكم بوضعه الأصلي. ولم تترك منه سوى كلمة واحدة، كما ذكر ممثل إيران على ما أظن، هي ”أيضا“، وكانت في النص الذي تلقيته. فإذا كانت الهيئة إذن في هذه المرحلة ترغب في تسليط الضوء على هذه المسألة بصفة خاصة بوضعها داخل علامات اقتباس، فبمقدورنا أن نفعل ذلك. وإن لم يكن الأمر كذلك، فإننا سنناقش التعديل المقترح من ممثلة أرمينيا أو نوافق عليه، سوية مع اقتراح ممثلي العراق وإيران وكوبا، الذي قرأته للتو ممثلة أرمينيا. واقترح ممثل مصر أيضا تعديل الأسطر القليلة الأولى من مقترح ممثلة أرمينيا. وبعبارة أخرى، لدينا ثلاثة خيارات. إن الوقت يمر بسرعة.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، أتفق تماما مع التعقيب الذي أدلى به ممثل إيران في ما يتعلق بالإشارة إلى الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦ في هذه الصياغة، وبخاصة في ما يتصل بحقيقة أننا سبق أن وافقنا على مقترح حذف الإشارات إلى الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦ في الفقرات السابقة.

واسمحوا لي أن أكرر مجددا الاقتراح المتعلق بمقترح ممثلة أرمينيا، مع تعديل طفيف من قبل ممثل المملكة المتحدة:

”وافقت الهيئة أيضا بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، بشرط الاستشارة، بالإضافة إلى بندي جدول الأعمال المتفق عليهما أعلاه، على إدراج النص التالي في تقريرها“:

وبعد ذلك سنضيف نص الفقرة ١٠ كما يبدو الآن، مع حذف سنة ”٢٠٠٦“. وبهذا تصبح الفقرة كالآتي:

”’علاوة على ذلك، وافقت الهيئة على أنه سيتم النظر في مسألة تدابير لتحسين فعالية أساليب عمل هيئة نزع السلاح في جلسات عامة من دورتها الموضوعية، مع تخصيص الوقت بإنصاف لها‘“.

وأعتقد أن إبقاء ''دورتها الموضوعية'' سيتمشى مع المقترح – الذي اعتقد أنه قُدِم من زميلنا من النمسا – فيما يتعلق بالفقرات ٦، و ٨، و ٩.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): يمكننا أن نوافق على المقترح المقدم للتو من زميلنا من مصر. وأود فقط أن أقدم توضيحا. لقد قلتم، السيد الرئيس، إنكم عبرتم بالضبط عن أسلوب الصياغة الذي قدم إليكم من شتى المجموعات الإقليمية. وتلك حقيقة. ولكن ينبغي أن تضعوا نصب أعينكم أن تلك الصياغة اقترحت بناء على افتراض أنه سيكون هناك أيضا اتفاق على بندين آخرين من جدول الأعمال، وذلك لم يحدث. ولا يمكننا أن نعبر عن نفس الحقيقة في سياقين مختلفين. لذلك قلت إن الصياغة الواردة في الفقرات ٨، و ٩، و ١٠ قد تكون مضللة إلى حد ما.

لقد اقترح زميلنا من المملكة المتحدة أن نقدم ببساطة الحزمة – بندي جدول الأعمال والصياغة – بصورة مباشرة، قائلا إن الحزمة قدمت وأنه لم يكن هناك اتفاق عليها في نهاية المطاف. لكنني لا أصر على ذلك، بما أننا نحاول ببساطة أن نجد تعديلا سريعا لمقترحكم. لذا يمكنني أن أوافق على المقترح الأخير المقدم من زميلنا من مصر. وآمل أن يحل هذا المقترح المشكلة.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أوافق على المقترح المقدم من مصر، أود فقط أن أقدم توضيحا في ما يتعلق بتعديلٍ قدمه هو على المقترح الأخير، الذي يتمثل – إذا ما فهمت الأمر بصورة صحيحة – بحذف سنة ''٢٠٠٦''. لقد كانت هناك بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه إشارة واضحة إلى سنة ٢٠٠٦، وكانت جزءا من المفاوضات. وكنت أتساءل فقط ما إذا يمكنني أن أستفسر، من خلالكم السيد الرئيس، عن سبب طلب الوفد المصري الآن حذف سنة ''٢٠٠٦''. وفي مفاوضاتنا بشأن جدول الأعمال، كانت تلك المرة الأولى التي يتم الإشارة فيها بوضوح إلى سنة، وأفضت بكم إلى التحدث عن تعليق الدورة التنظيمية لغاية تشرين الأول/أكتوبر وبعد ذلك البدء بالعمل الموضوعي في سنة ٢٠٠٦. أتذكر وجود إشارة واضحة إلى سنة ٢٠٠٦. ويهمني جدا أن أعرف لماذا نجد فجأة مقترح الحذف هذا بينما نحن نعد ما يقصد به أن يكون تقريرا وقائعيا أو وصفيا لعمل الهيئة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كنت سأطرح هذا السؤال بنفسي. لذلك سألت إلى أي حد يمكننا أن نصل في تعديل فقرة تم التفاوض عليها بين مجموعات شتى. وقد فهمت أن هذه المسألة بالذات – ولست هنا أتخذ موقفا متحيزا – سيتم مناقشتها في سنة ٢٠٠٦ كيفما كانت الصياغة. ولكن إذا قررت الهيئة الآن عدم الإشارة إلى أي تاريخ محدد، فإننا حينئذ سنوافق على قراراها.

قد يرغب ممثل مصر في الرد على السؤال الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة.

السيد شمعة (تكلم بالانكليزية): إننا على يقين أنكم، السيد الرئيس، لن تأخذوا موقفا متحيزا.

أود أن أشكر زميلي من المملكة المتحدة على سؤاله. وهذا لغرض التوضيح لا غير؛ إنني متأكد أنه يذكر تاريخ مفاوضاتنا خلال الأسبوع المنصرم. وعلى الرغم من أننا لم نقرر بصورة رسمية أننا لن نعقد الدورة الموضوعية لسنة ٢٠٠٥، فإنني اعتقد أنه عندما وافقت جميع الوفود على تمديد المفاوضات بشأن جدول الأعمال للدورة الموضوعية، كان هناك نوع من الاعتراف بالأمر الواقع بأننا كنا نناقش جدول أعمال سنة ٢٠٠٦ وكنا نعد عملنا لسنة ٢٠٠٦. لذلك عندما توصلنا إلى اتفاق على البند الأول من جدول الأعمال وعلى البند الثاني من جدول الأعمال، وعلى

الصياغة التي سيعبر عنها في التقرير، كل ذلك كان ضمن فهمنا أننا كنا نعد للدورة الموضوعية لسنة ٢٠٠٦. وسبب ذكري تاريخ التفاوض ذاك هو أنه في هذه المرحلة – وأننا متأكد أنكم تتفقون معي، السيد الرئيس – لم يكن لدينا تلك العناصر. لذلك فإن الصياغة حسب ظهورها في البداية في مشروع التقرير A/CN.10/2005/CRP.2/Rev.3 كانت خاطئة؛ ولا تعبر عما حدث. لذلك قلت إن المقترح الذي تقدمت به ممثلة أرمينيا مقترح ايجابي يمكننا العمل بموجبه. ولذلك السبب أيضا اقترحنا أن تدرج في الفقرة ١٠ عبارة ''على إدراج النص التالي في تقريرها''، تعبيرا عن الاتفاق بشرط الاستشارة المشار إليه في السطر الأول.

وعلى هذا، فإن لم يكن ثمة اتفاق بشأن جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦، فلا يمكننا أن نذكر في هذا التقرير أننا توصلنا إلى اتفاق بشأن مناقشة ستجرى خلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦. وهذا هو سبب اقتراحنا. وأرجو أن يكون في ذلك الرد على أسئلة زميلي من المملكة المتحدة.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ألتمس المعذرة لأخذ الكلمة مرة أخرى. وما يشغلني هو أن لدينا في النص المعدل الآن علامات اقتباس؛ فقد وُضِع ما اتفق عليه بين علامات الاقتباس. وسواء ظل الاتفاق قائماً أم لا – فنحن جميعاً نقبل كونه جزءاً من الصفقة – تلك مسألة أخرى، إلا أن الفقرة التي وافق عليها وفدي وعدد من الوفود الأخرى تشتمل على إشارة صريحة إلى عام ٢٠٠٦.

وإلى أن يتم الاتفاق على الصفقة بكاملها، أعتقد أننا جميعاً نوافق على أننا لن نعقد أي دورات موضوعية، ومن ثم، تلك مناقشة تاريخية نوعاً ما. ولكن، إذا كنا نحاول أن نعبر عن ما حدث في الأسبوع الماضي، فإننا بحاجة إلى أن يكون النص بالصيغة التي تم التفاوض بشأنها وبشرط الاستشارة المقبول، رهناً بالاتفاق على الصفقة بكاملها. وقد تضمن ذلك النص إشارة إلى عام ٢٠٠٦، ولست أدري كيف يمكن أن نصدر تقريراً لا يشير إلى كلمات النص بالضبط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن الساعة الآن ١٧/٢٢ تقريباً. وعلينا أن نتنبه إلى الوقت.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): أشاطر زميلنا من المملكة المتحدة انشغاله. ولكني أعتقد أنه سيوافقني على أن عدم الإشارة إلى ''عام ٢٠٠٦'' في الفقرات ٦ و ٨ و ٩ سيكون خطأ في هذه الحالة. وعليه، فإن أبقينا على الإشارة إلى ''عام ٢٠٠٦'' في الصياغة المقترحة للفقرة ١٠، سوف نتمسك بالإبقاء على هذه الإشارة في الفقرات الأخرى أيضاً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بعد أن تكلم ممثلا الولايات المتحدة وكوبا، أقترح أن تمهلني الهيئة فرصة لنرى ما يمكنني عمله.

يذكر الممثلون أن التقرير الوقائعي لما حدث هنا مسألة بحد ذاتها؛ فهذه مسألة وقائعية. لقد قدمت لي هذه الورقة. أما فيما يتعلق بالفقرتان ٨ و ٩ فالمسألة مغايرة؛ لم تقدم لي أي ورقة بعينها. فهي قائمة على ملخص فهمنا لما حدث.

والفقرة ١٠ كانت مثيرة للجدل نسبياً. وقد طلبنا وقف انعقاد الاجتماعات، وأُجبنا إلى طلبنا. وكما ذكرت من قبل، كان هذا من النقاط التي شملها النقاش؛ والتقت المجموعات المختلفة حيث أعدت ورقة، هي عبارة عن الاتفاق الذي توصلنا إليه، وقد عبرت عن ذلك في الصياغة.

وكما قلت، لم تكن هناك علامات اقتباس، وإلا لكنت قد أدرجتها. وقد اتفقنا جميعاً على أنها ليست

بنداً في جدول الأعمال بل هي مسألة. والصيغة التي يفترض تناول تلك المسألة من خلالها قد بينتها هنا، باعتبارها واقعاً، في الفقرة ١٠. وعليه، أعتقد أن ثمة اختلاف طفيف بين الفقرات ١٠ و ٩ و ٨.

أما فيما يتعلق بالإشارة إلى عام ٢٠٠٦، فإنني اتفق في الرأي إلى حد كبير مع ممثل مصر. وحيث أننا لا نناقش مواضيع في عام ٢٠٠٥، فإن ما نفعله هو من أجل عام ٢٠٠٦. وهذه الفقرة تحديداً تذكر عام ٢٠٠٦. فإن كانت الهيئة ترغب في حذف الإشارة إلى عام ٢٠٠٦، فليكن.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي لا يمكنه قبول حذف الإشارة إلى عام ٢٠٠٦ في الفقرة ١٠، لأن هذا كان جزءاً من الاتفاق الذي قدم لكم صراحة، سيدي الرئيس.

إنني أتفهم ما يحاول زميلي المصري أن يقدمه فيما يتعلق بالفقرات ٨ و ٩ و ٦. وكما قلت في السابق، فحتى قبل أن نناقش الإجراءات الكفيلة بتحسين فعالية أساليب عمل هيئة نزع السلاح فعلاً، رفضتم أنتم، سيدي، بصفتكم الرئيس، تحديد أي دورة تلك التي كنا نتكلم عنها. وتُرِكَت المسألة غامضة بصورة متعمدة كيما نناقش مسألة واحدة في وقت واحد. وكان ذلك الجهد إرادياً جداً وقد أفضى إلى بعض النتائج.

وربما يمكن الالتفاف حول تلك المشكلة بالعودة مرة أخرى إلى اقتراحي الذي قدمته في وقت سابق، وطرحه وفد آخر على الأقل، ومؤداه أن يكون لدينا ملخص. وبدلاً من الترتيب الزمني لما تم الاتفاق عليه، يمكننا أن نكتفي بالقول، ”في ٢٠ تموز/يوليه، اتفق على الصفقة التالية“. وقد نضيف شيئاً من قبيل ”تضمنت بندين في جدول الأعمال ونقطة المناقشة التالية لدورة عام ٢٠٠٦“، ونذكر بعد ذلك البندين ١ و ٢ بصورة وقائعية، ثم تذكر الفقرة على النحو المتفق عليه، وكلها داخل علامات الاقتباس. ويحل ذلك محل الفقرات ٨ و ٩ و ١٠، ويبين بوضوح شديد ما تم الاتفاق عليه، وما هي الصفقة برمتها، كما أنه يحقق صلة الوصل، ويسقط كل الأسئلة المتعلقة بما إذا كنا نناقش بدء دورة عام ٢٠٠٦، أو عام ٢٠٠٧ أو عام ٢٠٠٥؛ ذلك سيوضح المسألة تماماً.

وأفهم أن هذه الفقرة لن تعبر عن التقدم الذي حققته المناقشات على مر الأيام أو التقدم الذي أحرزناه يوماً بعد يوم، ولكن في نهاية الأمر، فإما أن تكون لدينا صفقة أو لا، وأعتقد أن النتيجة النهائية أكثر أهمية من العملية.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): سوف أتوخى الإيجاز الشديد. من البديهي أننا سننتظر صيغتكم المقترحة، وإن كان يبدو لنا أن الفقرة ١٠، بالصيغة التي اقترحتها أرمينيا ثم عُدِّلت بعد ذلك، ربما كانت وسيلة أكثر بساطة للتعبير عن الصفقة المتفق عليها، دون أن يتطلب ذلك إشارات محددة إلى ما تلقيتموه، سيدي، ولا إلى الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦. وبذلك، يمكننا تلافي مثل هذه الإشارات المحددة من خلال تناولها بنفس طريقة تناولنا للفقرتين ٦ و ٧، عندما نتكلم عن:

(تكلم بالانكليزية)

دورة موضوعية

(واصل كلمته بالإسبانية)

وبذلك يمكن أن نقبل الفقرة ١٠، بالصيغة التي اقترحتها أرمينيا، بهذا التغيير فحسب. وأعتقد أن هذا يتفق مع ما ذكره ممثل مصر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بعد الاستماع إلى مداخلة ممثل كوبا، هل يقبل ممثل مصر الاقتراح الذي يدعو إلى النظر في اقتراح أرمينيا، كما عدلته إيران وكوبا؟ إننا

لا نريد العودة إلى فكرة وضع كل شيء في ما يوصف بصفقة كبيرة واحدة، لأننا اعتمدنا بالفعل الفقرات ٧ و ٨ و ٩. ولا يمكن أن نعود إلى الوراء. علينا أن نتناول الفقرة ١٠، مع مراعاة ما اتفقنا عليه في فقرات سابقة.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): أولاً، أعتقد أننا نعمل على أساس عدم الموافقة على أي شيء إلى أن تتم الموافقة على كل شيء تلك هي النقطة الأولى التي أردت تناولها.

أما النقطة الثانية، فتتعلق بالاقتراح الذي قدمه ممثل أرمينيا. أعتقد أنه عُدل في سياق مناقشاتنا خلال الساعة الماضية. ونحن نقدم اقتراحا فيما يتعلق بالصياغة التي ينبغي أن تدرج في الفقرة ١٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في هذه المرحلة لدينا صياغتان. الأولى، التي أسميتها الأرمنية، نصها:

”في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وافقت الهيئة أيضا، بشرط الاستشارة، كجزء من الصفقة، بما في ذلك بندا جدول الأعمال، على أن موضوع التدابير الرامية إلى تحسين فعالية أساليب عمل هيئة نزع السلاح سيُنظر في الجلسات العامة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٦، مع تخصيص الوقت العادل له“.

والاقتراح المصري نصه:

”في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وافقت الهيئة أيضا، بشرط الاستشارة، بالإضافة إلى بندي جدول الأعمال المتفق عليهما أعلاه، على إدراج النص التالي في التقرير:"التدابير الرامية إلى تحسين أساليب عمل الهيئة سينظر فيها في الجلسات العامة في دورتها الموضوعية، مع تخصيص الوقت العادل لها“.

إن الصياغتين متشابهتان. ولكن عنصرا واحدا – الإشارة إلى دورة ٢٠٠٦ الموضوعية – ليس موجودا في الاقتراح المصري. وأناشد الممثلين تركيز اهتمامهم على هذين الاقتراحين حتى نخرج من هذا المأزق.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالاقتراح المصري، كما أسميتموه، سيدي، إنني لا أقبل اقتباسات لا تشير إلى أي شيء كان موجودا قبل هذه الجلسة المعينة. في ٢٠ تموز/يوليه، تم الاتفاق على نص بين مختلف الوفود. وإذا لم يكن ذلك النص بين علامتي اقتباس، فإني لا أرى ما نقتبسه. إن علامتي الاقتباس توضعان لاقتباس النص الذي اتفقنا عليه، وفي ٢٠ تموز/يوليه لم يكن النص الذي قدمته مصر الآن موجودا. وأعتقد أننا إذا اعتمدنا النص المصري، الذي يشترط ألا نأخذ الموضوع إلا كجزء من صفقة أكبر، أعتقد أن الأشياء الوحيدة التي يمكن أن تكون بين علامتي اقتباس هي النصوص التي اتفقنا عليها كهيئة بشرط الاستشارة.

إنني لا أستطيع أن أفهم منطق اقتباس شيء لم يكن موجودا في اليوم الذي نقول إنه تم الاتفاق عليه فيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ربما يرد ممثل مصر على ذلك. وإذا أردنا إيراد اقتباس، ينبغي لنا، كما اقترح ممثل المملكة المتحدة، أن نقتبس حرفيا ما تم الاتفاق عليه.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): حقا، إن هناك الكثير من المنطق في ما قاله ممثل المملكة المتحدة. ومع ذلك أعتقد أنه يوافق على أن مناقشاتنا لبنود جدول الأعمال للدورة الموضوعية، كانت حينذاك، بالتحديد خاصة بسنة ٢٠٠٦. ولم نكن نناقش جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنني رهن إشارة الأعضاء. وينبغي أن أضيف هنا أن هناك فهما عاما هو أننا

كنا نعمل بصدد عام ٢٠٠٦. ولذلك أدرجت الإشارة إلى ٢٠٠٦ في الفقرة ٨ وفي الفقرة ١٠، ولم يكن ذلك لأننا نعمل بشأن سنة ٢٠٠٦، بل لأن ذلك ما طلبه الأعضاء. وهذا هو السبب في أنها هناك. والإشارة إلى ٢٠٠٦ في مختلف الفقرات كانت لأن ذلك هو الفهم – نحن اتفقنا على أننا لسنا في دورة موضوعية. وذلك بديهي. ولا شيء يمكن أن يكون أوضح من ذلك. ونحن كنا بالطبع نعمل فيما يتعلق بدورة ٢٠٠٧ الموضوعية. وبطريقة ما، سواء تم الاتفاق رسميا على ذلك أم لا، فإن ذلك كان هو الفهم – ليس جدول أعمال لعمل الدورة الموضوعية لهذه السنة. ولذلك فإن ما نعمل من أجله واضح، أليس ذلك واضحا؟ إنه للدورة المقبلة. وذلك هو السبب في أن ٢٠٠٦ ذكرت في الفقرتين ٨ و ٩. وكان بإمكاننا عمل شيء مختلف بالنسبة للفقرة ١٠، لولا أن مُعدي المشروع أبلغوني أنهم يريدونها في تلك الدورة بالذات. كان يمكن أن يقولوا سنة ٢٠٠٧ أو ٢٠٠٨.

أقترح أن ننظر في الاقتراح الأرمني مرة أخرى حتى نتفادى الاقتباس الخاطئ من أي أحد. وإذا أردنا أن نقتبس، يجب أن يكون اقتباسا حرفيا. وإنني أسميه الاقتراح الأرمني لأنه اقترحته ممثلة أرمينيا، بالرغم من أن إيران وكوبا قدمتا إلينا بعض الأفكار لتحسينه، وقد قبلناها. وهو معروض على الأعضاء. وأقترح أن ننفق دقيقتين للنظر فيه مرة أخرى. ولن أضرب بالمطرقة. دعونا على الأقل ننظر فيه مرة أخرى ونفكر فيه. وسأعلق الجلسة قريبا، فلننظر فيه لمدة دقيقتين. وليس لدينا وقت كثير. إن الساعة تشير إلى السادسة إلا ٢٢ دقيقة. ونحن نكاد نصلها. هل يمكننا النظر في الاقتراح مرة أخرى؟

لقد عدلنا السطر الأول. وإننا لم نتدخل حقيقة في الاقتراح المعروض علينا. والتعديل الذي أدخلته أرمينيا، بالصيغة التي حسنتها كوبا، هو مجرد ما يمكن أن أسميه ''قبعة''.وبقية الاقتراح تعكس ما قدم إليَّ. وإذا كانت الهيئة ترغب في هذه المرحلة أن تدخل علامتي اقتباس في السطر الأول ليكون نصه مسألة ''التدابير الرامية إلى تحسين الفعالية''، وهكذا، فإن ذلك سيكون حسنا. وبعبارة أخرى، ستعدل الهيئة الاقتراح الذي اتفقت عليه المجموعتان الرئيسيتان. فلننظر إذن في الاقتراح الأرمني مرة أخرى. الفقرة نصها:

> ''في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وافقت الهيئة أيضا، بشرط الاستشارة، كجزء من الصفقة، بما في ذلك بندا جدول الأعمال المذكوران أعلاه، على أن موضوع التدابير الرامية إلى تحسين فعالية أساليب عمل هيئة نزع السلاح سينظر فيه في الجلسات العامة في دورتها الموضوعية لسنة ٢٠٠٦، مع تخصيص الوقت العادل لها''.

إن كل ما أتينا هنا لنفعله في آخر يوم أربعاء أو خميس هو أن نعتمد التقرير.ولم تكن هناك محاولة لتحريره. بالطبع كان يتعين علينا أن نتناول فقرة إثر فقرة لاعتمادها. ولكنني متأكد من أننا لم نكن نتوقع أي تحليل مفصل لمختلف الفقرات. وكنا في حالة تأهب ذهني لاعتماد التقرير.وآمل أن تعود اليوم تلك الروح التي سادت يوم الخميس وصباح الجمعة. لأننا إذا لم نتمكن من ذلك، فإننا سنهزم المكاسب التي حققناها.

وشئنا أم أبينا، فقد حققنا شيئا؛ ولا يمكن لأحد أن يقلل من شأن ذلك. ولهذا، أرجو أن يكون ذلك واضحا في ذهن الأعضاء في هذه المرحلة المتأخرة. فنحن نذكر ما حدث ليس إلا، ونحاول جاهدين قدر الإمكان – وأنا أدرك أن بعض الأمور قد لا تكون في الإمكان دائما – ولا نحاول أن نحلل أو أن نقحم مسائل أخرى. لكن، على الرغم من أن الأعضاء قد يرون أن نذكر كلمة ''صفقة''

هنا، فأنا لا أريد ذكرها؛ فكلمة ''صفقة'' أداة تفاوضية. ولهذا، ففي الفقرة ١١، وضعت كلمة ''صفقة'' بين قوسين معقوفين. إنها أداة تفاوضية؛ وهي ليست موضوعية؛ إنما كانت تفاهما لتيسير عملنا. ويؤسفني إن اتسمت لهجتي بطابع الوعظ، ولكن، أعتقد أن علينا أن نركز وأن نشدد على المكاسب التي أحرزناها بعدم إطالة مناقشاتنا بشأن ما حدث على وجه الدقة.

هل لنا أن ننظر في الاقتراح الأرميني بسرعة لنرى ما إذا كان بوسعنا أن نقبله ثم نمضي قدما بعد ذلك؟

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، كما قلت في بياني السابق، فإن المشكلة تتمثل في الفرق بين السياقين. فما قدمتموه على أنه اتفاق خطي بين مختلف المجموعات الإقليمية كان في سياق مختلف. فإذا اطلعتم على الصيغة الثانية من مشروع التقرير (A/CN.10/2005/CRP.2/Rev.2)، يمكنكم أن تروا أننا في الفقرة ١١ نشير إلى بنود جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦. وقد اقتُرح ذلك حينئذ، ووافقت أنا عليه في ذلك الوقت؛ ثم عدل شفويا واتفق عليه. ولكني أعتقد أن الصيغة التي قدمها ممثل مصر، إذا كان فهمي لها صحيحا، مفادها أننا إذا أبقينا على الإشارات إلى عام ٢٠٠٦ في فقرات أخرى، ربما تحل المشكلة. ولم أسمع أي اعتراض على ذلك الاقتراح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا أريد أن نعود إلى الوراء. ولكن، فلنمض قدما في عملنا، ولنفترض أننا عدنا وأبقينا على الإشارة إلى ''٢٠٠٦'' في الفقرات السابقة، كما أوصيت بذلك، هل يمكن عندئذ أن نتفق على إبقاء الإشارة إلى ''٢٠٠٦'' في الفقرة ١٠ مع الإبقاء أيضا على التعديل الذي اقترحه ممثلو أرمينيا وكوبا وإيران؟ وكما قلت، فإنني أكره أن أعود إلى الوراء. ولكن، إذا كان هذا سيخرجنا من المأزق، فهل نتراجع قليلا لكي نقفز إلى الأمام ونسرع خطانا ونكسب بضع خطوات أخرى إلى الأمام؟ أعتقد أن هذا سيكون أمرا طيبا. هل لنا إذا أن نعود – والأمانة العامة سوف تدخل التغييرات التحريرية – وستبقي على ''٢٠٠٦'' في الفقرات السابقة مع مراعاة أنه لم تعقد دورة موضوعية لعام ٢٠٠٥، فالدورة التالية إذاً ستكون في عام ٢٠٠٦. فلنبق على ''٢٠٠٦''.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): ربما كان ينبغي لي أن أوضح تعليقي السابق. فأنا لم أكن أشير إلى كل الفقرات، بما فيها الفقرة ٦، لأن ما قلته لا ينطبق عليها؛ بل كنت أشير فحسب إلى الفقرتين ٨ و ٩. وفي الفقرة ١١ من صيغتكم الثانية، تشيرون إلى بندي جدول الأعمال باعتبارهما بندي جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦. وكما قلت، فإن اقتراحي الأخير يستند إلى الاقتراح المصري: أي أن نأخذ بالصياغة المصرية للفقرة ١٠، داخل علامتي الاقتباس. وضمن هاتين العلامتين، ربما تكون الإشارة إلى ٢٠٠٦ لها ما يبررها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إيران على توضيحه. ربما كان علي أن أعود إلى ممثل مصر، حيث أنه قدم توصية جوهرية. هل يوافق ممثل مصر على اقتراح الإبقاء على ''٢٠٠٦'' في الفقرتين ٨ و ٩، وعلى الاحتفاظ بالإشارة إلى ''٢٠٠٦'' في الفقرة ١٠؟

السيد شمعة (تكلم بالانكليزية): يمكننا أن نوافق على الإبقاء على ''٢٠٠٦'' في الفقرتين ٨ و ٩، وعلى الصيغة التي قرأناها في الفقرة ١٠، لتشمل ''٢٠٠٦''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أولا، فلنوضح ذلك: إننا متفقون على العودة والإبقاء على الإشارات إلى ''٢٠٠٦'' في الفقرتين ٨ و ٩.

تقرر ذلك.

الآنسة المجالي (الأردن) (تكلمت بالانكليزية): أشكر زميلي الذي لاحظ أن وفدي ظل يطلب الكلمة ربما زهاء ١٥ دقيقة. وآمل، سيدي الرئيس، أنكم ما كنتم تتجاهلون وفدي. وعلى أي حال، فإنني أستميحكم عذرا، إذ أرجو أن تكرروا الاقتراح الأرميني ببطء، وبالسرعة الإملائية. كما أرجو الإحاطة بأنني إن كنت قد سمعت الاقتراح المصري وما ذكره ممثل كوبا بشكل صحيح، فالاقتراح الأخير إذاً يستند إلى الاقتراح الأرميني.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): آسف لأنني لم أعط الكلمة لممثلة الأردن. وما كان لي إطلاقا أن أمنع أي وفد من أن يأخذ الكلمة.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سيدي، إنني أعود إلى تعديلكم المقترح للفقرتين ٨ و ٩، الذي كنت بصدد التعليق عليه في وقت سابق. إنني لا أعتقد أن هذا تعبير دقيق عن ما يناقش؛ وليست تلك هي المسائل التي تبدون استعدادا لمناقشتها يوم ١٨ أو ١٩ تموز/يوليه. وحفاظا على الدقة، مع الحفاظ في نفس الوقت على روح المفاوضات، وهو ما شدد عليه عدد من الأشخاص، هل ينبغي لنا العودة إلى اقتراحي السابق: أي أن نحاول إعادة تجميع كل العناصر كجزء من الصفقة الواحدة التي اتفق عليها في ٢٠ تموز/يوليه. ففي هذا اليوم، اتفقنا على صفقة. وقبل ذلك، كنا متفقين على مختلف العناصر، شرط الاستشارة. وفي ٢٠ تموز/يوليه، اتفقنا على صفقة من ثلاثة عناصر كان بوسعنا أن نضعها بين أقواس معقوفة. إذاً، فماهية الصفقة النهائية واضحة. وأعتقد أنها ستتضمن عناصر الربط وعنصر بدء الدورة وأنها ستعكس تماما ما حدث في ٢٠ تموز/يوليه. وبمجرد أن أصبح لدينا العنصر النهائي لتلك الصفقة، توفرت لدينا الصفقة قيد المناقشة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد وافقت على مضض على العودة إلى مسألة ٢٠٠٦. وكرئيس، أعتقد أنه لا ينبغي لي أن أعود إلى فكرة تجميع الأشياء ما لم ترغمني الهيئة على أن أفعل ذلك. لقد قطعنا شوطا طويلا. وأنا أقبل من حيث المبدأ اقتراح ممثل المملكة المتحدة، ولكني أرى أننا تجاوزنا تلك المرحلة.

وهناك اقتراح بأن بوسعنا، إذا كنا سنشير إلى عام ٢٠٠٦ في الفقرتين ٨ و ٩، أن ندرج إشارة إلى عام ٢٠٠٦ في الفقرة ١٠. وبالتالي فإن ما اعتزم القيام به، بناء على طلب ممثلة الأردن، هو أن تقرأ ممثلة أرمينيا الفقرة ١٠ مرة أخرى. كما أنني أحيط علما باقتراح ممثل مصر الوارد في الاقتباس الذي قدمه. وأفهم أنه، في هذه المرحلة – نظرا لأننا اتفقنا على إدراج إشارة إلى عام ٢٠٠٦ في الفقرات الثلاث – لن يعترض ممثل مصر على إدراج إشارة إلى الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦ في الاقتباس الذي أورده لنا. وأسأل ممثل مصر إن كان ذلك صحيحا. وبعبارة أخرى، سينص اقتباس ممثل مصر على ما يلي: ”سينظر في تدابير لتحسين فعالية عمل هيئة نزع السلاح في الجلسات العامة التي تعقدها في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٦ ...“.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): إنني اعتذر لزميلتي ممثلة أرمينيا.

إن فهم الرئيس صحيح فيما يتعلق بالاقتباس. أما بالنسبة لصياغة الفقرة، فإنها ستشمل التعديل الذي اقترحته مصر للصياغة الأصلية التي قدمتها أرمينيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لو كان لدينا متسع من الوقت، لطلبت من ممثلي أرمينيا ومصر أن يجلسا معا لكي يتفقا على تقديم صياغة لنا. وربما يمكن لممثلة أرمينيا أن تساعدنا بقراءة الصياغة بتمهل، إذ أن ممثلة الأردن طلبت أن تقرأ الصياغة بسرعة إملائية.

السيدة اغاجانيان (أرمينيا) (تكلمت بالانكليزية): سأقرأ الاقتراح الأولي، ثم أدلي بتعليق.

”في ٢٠ تموز/يوليه، وافقت الهيئة أيضا، بشرط الاستشارة، وكجزء من حزمة تشمل بندي جدول الأعمال المذكورين أعلاه، على أن ينظر في مسألة اتخاذ تدابير لتحسين فعالية أساليب عمل هيئة نزع السلاح في الجلسات العامة التي تعقدها في الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦، مع تخصيص وقت كاف للدورة“.

وكان ذلك هو الاقتراح الذي قدمته وعدلته كوبا وإيران.

وأود أن أذكر أنه، إذا وافقت الهيئة على اقتراح ممثل مصر، لن تكون لدينا مشكلة في الموافقة على الاقتراح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا كان هذا هو الحال، أود أن أرى كيف يمكن لممثلة أرمينا أن تدمج الاقتراح الجديد للسطر الأول مع اقتراح ممثل مصر، الذي ينص، وفقا لمذكراتي، على ما يلي: ”في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وافقت الهيئة أيضا، بشرط الاستشارة، بالإضافة إلى بندي جدول الأعمال المتفق عليهما أعلاه ...“. هل ذلك صحيح؟

السيد مولر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن استكمل ما قاله من فوره ممثل المملكة المتحدة. واعتقد أن فكرة إبراز النتائج النهائية – وخاصة، أن يدرج في التقرير الاقتباس الكامل للحزمة المتفق عليها بشرط الاستشارة في ٢٠ تموز/يوليه – ستبرز في الواقع بشكل أفضل الفهم الكامل الذي توصلنا إليه، بدلا من أن نحاول الآن أن نحدد كل اتفاق بمفرده واليوم الذي تم فيه التوصل إلى الاتفاق.

السيد جورنيس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إنني أعلن تأييدي لما قاله من فوره ممثل ألمانيا في تأييده لما قاله ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد هنغر (سويسرا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أكرر ما قاله ممثلا ألمانيا وفرنسا فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونحن نؤيد تأييدا كاملا ذلك البيان.

السيدة نوتوتيلا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): إنني محتارة قليلا. و لم اعتزم في الواقع أن أشارك في هذه المناقشة، ولكنني أطلب فقط توضيحا. ما هي فائدة اتفاقنا على إعادة فتح الفقرتين ٨ و ٩ فيما يتعلق بالإشارة إلى عام ٢٠٠٦؟ وماذا كان الغرض من ذلك؟ لقد اعتقدت أن الغرض من العودة إلى الفقرتين ٨ و ٩ كان إدخال ”٢٠٠٦“. وإذا كان استنتاجي صحيحا، فإن زميلي ممثل مصر لم تكن لديه أي مشكلة مع إعادة إدخال إشارة إلى عام ٢٠٠٦ في الفقرتين ٨ و ٩. وبالتالي فإنني محتارة قليلا، إذ أن الممثلين يتكلمون الآن عن تأييد ما قاله ممثل المملكة المتحدة. واعتقدت أن المملكة المتحدة تريد في الواقع إشارة إلى عام ٢٠٠٦ في هذه الفقرة. ويلزمني أن يوضح لي أحد هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرجو من المتكلمين التاليين أن يقصروا بياناتهم على عشر دقائق، حتى يتاح لي الوقت للإدلاء ببيان.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لكي أوضح النقطة التي أثارتها زميلتي ممثلة جنوب إفريقيا، المسألة تتعلق بمتى وردت الإشارة إلى عام ٢٠٠٦. ونحن لم نناقش عام ٢٠٠٦ إلا في سياق الدورة الموضوعية. وفي الوقت الحاضر نحن نناقش تقريرا وقائعيا. ونرى أن إدراج إشارة إلى عام ٢٠٠٦ في الفقرتين ٨ و ٩ لن يبين أين تكمن الحقائق. ولتجاوز هذه المشكلة، فإننا نقترح استبدال الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ بفقرة واحدة، بل ربما إدراج روح الفقرة ١١. وتلك الفقرة بمفردها ستمثل الحزمة

التي تم الاتفاق عليها في ٢٠ تموز/يوليه، وشملت كل العناصر الثلاثة. وبالتالي فإننا سنأخذ كل العناصر الثلاثة بوصفها جزءا من مجموعة واحدة في مجال واحد، حتى يكون ما قررناه واضحا جدا، مقابل أن يكون لدينا ثلاث فقرات منفصلة، وهي حالة سيكون فيها من العسير جدا محاولة توضيح صلات وكيفية عمل المجموعة بأكملها. وأعتقد أنه توخيا للوضوح، يجدر عرض جميع العناصر الثلاثة جنبا إلى جنب، بوصفها جزءا من نتيجة واحدة، كحزمة نهائية.

السيد غالا لوبيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): سأتكلم بإيجاز شديد. أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلت به ممثلة جنوب إفريقيا. وأؤمن بأن مجرد إدراج إشارة إلى عام ٢٠٠٦ في الفقرتين ٨ و ٩ سيوضح الصياغة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): حينما نسوي خلافاتنا، فإننا في بعض الأحيان ننشئ المزيد من المشاكل. لقد كان هناك اقتراح ما بأنه ينبغي أن ننظر إلى الفقرات الأصلية. وإذا كانت كل الأمور على ما يرام في ذلك الصدد، فان التقرير سيشمل حينئذ كل المسائل في فقرة واحدة كبيرة. وبصفتي الرئيس، اعتقدت بالتالي أنه، نظرا للظروف، ينبغي أن نستخدم قوائم منفصلة. ومن وجهة نظري، لم يكن هناك اتفاق رسمي على الحزمة في ٢٠ تموز/يوليه. ففي ٢٠ تموز/يوليه وصلنا إلى النقطة التي اتفقنا فيها بالفعل على بندين لجدول الأعمال وعلى هذه المسألة؛ ومن هنا جاء الافتراض بأنه تم الاتفاق على الحزمة التي تكلم عنها الممثلون. ولذلك السبب فإنني أشير إلى هدف الحزمة. إننا لم نوافق رسميا على الحزمة في ٢٠ تموز/يوليه. ولم يكن ذلك فهمي.

ولكن تلك المسألة خارجة عن الموضوع. وهناك عدة طرق لتناول هذا التقرير. واعتقد أننا يمكن أن نفعل ذلك بالتسلسل الزمني، بالطريقة التي تناولنا بها المسائل. وتم إبراز ذلك في التقرير. واتفقنا على الفقرتين ٨ و ٩، واستخدمت المطرقة واعتُمدت الفقرتان.

في هذه المرحلة لا يمكننا العودة إلى فكرة وضع كل شيء في سلة كبيرة أو صفقة. وهناك إجراء توفيقي واحد يمكن أن نقوم به، لأننا في مأزق. أعتقد أن كلا الوفدين كان محقين في قولهما إننا إذا رجعنا إلى الوراء وأبقينا على الإشارات إلى ٢٠٠٦ في الفقرتين الماضيتين، فإنه يمكننا أيضا أن نبقيها في الفقرة ١٠. والفكرة هي أنه إذا كان يمكن دمج الاقتراح الأرميني مع الاقتراح المصري وإذا اتفقنا على أن الإشارة إلى الموضوع ينبغي أن تكون في اقتباس وأنه ينبغي أن يشمل الاقتباس الإشارة إلى ٢٠٠٦ المتفق عليها من قبل المجموعتين، فإن ذلك من شأنه أن يحل المشكلة.

وعليه فإن الاقتراح المصري مشابه للاقتراح الأرميني:

> ”في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وافقت الهيئة، بشرط الاستشارة، بالإضافة إلى بندي جدول الأعمال المتفق عليهما أعلاه، على إدراج النص التالي في تقريرها:“،

وسيكون الاقتباس هو الصياغة المقدمة إليَّ، بما في ذلك الإشارة إلى ٢٠٠٦.

هذا هو الموقف الذي نحن فيه. ولا أعتقد أنه في هذه المرحلة يمكننا العودة إلى درجة التخلي عن هذا الموضوع. هذا تقرير وقائعي. وكما قلت، يمكننا أن نضع كل شيء في فقرة واحدة. ولكني أعتقد أن من الأهمية بمكان أن يعكس التقرير أننا حققنا شيئا. ويمكننا أن نقول ذلك في سطر واحد.

في اليوم الجمعة، لم يكن هناك وفد واحد مستعدا ليدلنا على كيفية التعامل مع التعديل الذي اقترح ذلك اليوم. واتفقنا على أنه لن يناقش. ولكني عدت ووضعت ”قرن استشعاري“ وسط مختلف المجموعات.

ولذلك فإني أناشد الوفود: إن الساعة الآن ١٨/٠٤. وقد استمعت إلى بيانات ممثلي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وسويسرا وجنوب أفريقيا وكوبا بشأن هذا الموضوع. وأريد أن نحل هذه المسألة. إنني استميح المترجمين الفوريين عذرا؛ أننا لن نستمر دقيقة واحدة بعد الساعة ١٨/١٠. ولدينا سبع دقائق إضافية.

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): سأتكلم بإيجاز. فيما يتعلق بالفقرتين ٨ و ٩، فإن السبب في الإبقاء على الإشارتين إلى ٢٠٠٦ بسيط جدا: في ١٨ و ٢٠ تموز/يوليه، كنا نعمل بالفعل بذهنية الإعداد لعام ٢٠٠٦؛ ولم يعد أحد يتكلم عن الدورة الموضوعية لسنة ٢٠٠٥. وعلى النقيض من ذلك، سيدي، عندما عقدتم المشاورات غير الرسمية والجلسات غير الرسمية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، كان وفدي ووفود أخرى تعمل على التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال لدورة ٢٠٠٥ الموضوعية؛ ومن ثم كان اتفاقنا على شطب الإشارة إلى ٢٠٠٦ في الفقرة ٦. ولكن الفقرتين ٨ و ٩ يعكسان فقط مناقشاتنا خلال الأسبوع الماضي.

ولكن وفدي لن يجري مناقشات بشأن هاتين النقطتين إذا كانتا تمثلان مشكلة للوفود الأخرى. وللتسجيل في المحضر فقط، في ١٨ و ٢٠ تموز/يوليه، عندما كنا نناقش بندي جدول الأعمال، أعتقد أن الجميع هنا كانوا يفهمون أننا نتكلم عن دورة ٢٠٠٦ الموضوعية.

وعليه يمكننا أن نوافق على إدراج أو حذف الإشارتين إلى ٢٠٠٦ في الفقرتين ٨ و٩، على الرغم من أنه، فيما يتعلق بالفقرة ١٠، ينبغي اعتماد التعديل الذي أدخلناه على اقتراح أرمينيا. أعتقد أن لديكم تلك الصياغة، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل أنا مصيب في فهمي أننا إذا ما أخذنا اقتباسا مباشرا، فإن ممثل مصر لن يعترض على إدراج ''٢٠٠٦'' في الاقتباس؟

السيد شمعة (مصر) (تكلم بالانكليزية): قلت ذلك في بياني السابق، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أردت فقط التأكيد على نقطة أن بقية الهيئة تفهم ذلك وأنه يمكننا المضي إلى الأمام.

السيد جورنس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): رهنا بالموضع الذي تدخل فيه العناصر، كما أوضح زميلنا ممثل مصر للتو فيما يتعلق بالاتفاق بشأن مختلف الفقرات، لا شيء متفق عليه حتى يتم الاتفاق على كل شيء. وليس هناك اتفاق بشأن الفقرتين ٨ و ٩ حتى نتفق على البقية. والطلب الذي قدمه ممثل المملكة المتحدة – الذي تكلمت عنه في وقت سابق، وكذلك تكلم ممثلا ألمانيا وسويسرا – بألا تكون هناك معاملة انتقائية في اقتباس أحد أجزاء ما كان يعتبر صفقة على حساب بقية النص، الأمر الذي نعتقد أنه سيمثل مشكلة تفاهم فيما يتعلق بتوازن الصفقة، سيظل ذلك الطلب وثيق الصلة بالموضوع.

السيد مكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أفهم أننا إذا كنا ننظر الآن في إدراج ''٢٠٠٦'' في الفقرتين ٨ و ٩، فإنهما لم يعودا فقرتين مختتمتين وإنما أعيد فتحهما.

وأود أن أذكركم، سيدي الرئيس، فيما يتعلق بجلستنا المعقودة في ٢٠ تموز/يوليه، التي كنا ننظر فيها في الوثيقة A/CN.10/2005/CPR.2/Rev.1. أعتقد أنكم تتذكرون أن إحدى الصور من تلك الوثيقة قد تضمنت اقتراحيكم بشأن بندي جدول الأعمال ١ و ٢ في المرفق. وكانت هناك أيضا فقرة رقم ١٢، نصها:

”وفي الجلسة نفسها أيضا، وافقت الهيئة على أن موضوع التدابير الرامية إلى تحسين فعالية أساليب عمل هيئة نزع السلاح سيُنظر فيه في الجلسات العامة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٦، مع تخصيص الوقت العادل له“.

وخلال جلسة ٢٠ تموز/يوليه، وافقت الهيئة على أن نجري تعديلا لمشروع التقرير ينشئ الفقرة ١١ مكرر، التي ستدمج اقتراحي الرئيس الواردين في المرفق ليكونا في متن الوثيقة، تحت ”الاستنتاجات والتوصيات“. وحسبما فهم وفدي – وأعتقد كذلك عدد من الوفود الأخرى – كان ذلك للتعبير بشكل أفضل عن أن لدينا الآن صفقة. وبالتالي فإن فكرة الصفقة تم إقرارها رسميا في جلسة ٢٠ تموز/يوليه.

ولذلك السبب نود أن نوصي، ربما بطريقة ظريفة لإخراجنا من هذا المأزق، بأن نعبر عن تشكل الصفقة وألا ننشغل كثيرا بما تم الاتفاق عليه مقدما أو لم يتم، لأن من الواضح أن هناك اختلافات في ا لتفسير. ويجب أن نركز كثيرا على الاتفاق على أن لدينا صفقة من ثلاثة عناصر مترابطة لا يمكن النظر فيها إلا بوصفها عناصر من الصفقة. وأعتقد أن جميع الوفود تفهم ذلك الموضوع بصورة صحيحة. ومسألة ما إذا كان لدينا الفهم الصحيح مقدما، في ١٨ و ١٩ تموز/يوليه، وما إذا كنا نتكلم عن ٢٠٠٦ أم لا، لم تكونا مفتوحتين للمناقشة حسب أحكام الجلسات الرسمية للهيئة. ولكننا في ٢٠ تموز/يوليه، أصبحت لدينا فجأة صفقة ومزيد من المعرفة للوقت الذي سنبدأ فيه الدورات الموضوعية. وأعتقد أنه إذا أمكننا عكس ذلك في التقرير الختامي، فربما نتمكن من إحراز تقدم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أوافق على أنه لا شيء متفق عليه حتى يتم الاتفاق عليه؛ وكل ما أقوله هو أنه ليس لدي اعتراض بشأن الكيفية التي سنفعل بها ذلك. يمكننا أن نعيد تشكيل كل شيء، وأن نقلب كل شيء رأسا على عقب، وأن نبدأ من جديد. ونحن كوفود، لدينا الفرصة لأن نفعل ذلك، ويشرفنا أن نفعله. ولكن كل ما أقوله هو أننا اتفقنا على أن نمضي في عملنا فقرة إثر فقرة. وقد تخطينا الفقرة ٥ لسبب أو آخر. ولكن إذا كان الأعضاء يرغبون في العودة إلى جميع الفقرات التي وافقنا عليها، فلا بأس في ذلك.

ولا بد لي أن أؤكد على أن تيسير عملنا هو السبب الوحيد لاقتراحي استخدام الإشارة إلى ”٢٠٠٦“ في هاتين الفقرتين. ولكن، لو رأت الهيئة ألا نفعل ذلك، وأن نبقي على الفقرتين ٨ و ٩ دون المساس بهما، سنفعل ذلك – مرة أخرى، إذا كانت هذه هي رغبة الهيئة.

ولكن، يبدو أننا نسينا كل شيء. سنأتي إلى Rev.4 الذي سيضع كل شيء في سلة كبيرة واحدة – ولن أقول صفقة – سلة ذات فتحة من أعلى، يمكن من خلالها إزالة أي شيء تريد إزالته أو إعادته إلى حيث كان. يمكننا بكل تأكيد أن نفعل ذلك.

وفهمي هو أننا سنمضي خطوة خطوة، مرة أخرى، تجنباً للمشاكل. ولست أدري ماذا تتوقع مني الهيئة أن أفعل. فالساعة الآن تجاوزت السادسة، وأنا ألتمس التوجيه من الهيئة بشأن كيفية المضي قدماً في عملنا في ضوء مداخلات أعضاء الاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا وكوبا.

وأقترح أن نخصص صباح غد لإجراء مشاورات غير رسمية – وليس جلسة رسمية – بين مختلف المجموعات، لكي أتبين كيف ينبغي لنا أن نمضي في عملنا. وقد يتسنى للهيئة أن تخرج بمشروع منقح، إن اقتضى الأمر، أو أن تحسِّن ما حققناه حتى الآن، طالما أنه لا اتفاق على شيء قبل

الموافقة على كل شيء، ويمكننا أن نشرع في العمل انطلاقاً من ذلك.

وأعتقد أنه ليس بوسع الرئيس الآن أن يخرج بـ Rev.4. فهذه لعبة جديدة. ولذا، أقترح أن تلتقي المجموعات الإقليمية بصورة غير رسمية في وقت ما غداً، وبعد ذلك، نجتمع بعد الظهر. وآمل أن أحصل على بعض التوجيه. وسوف أمعن النظر في المسألة، ولكنني سأعتمد على توافق الآراء، مهما كان، والذي أرجو أن نتوصل إليه بنفس الروح التي صيغت بها الفقرة ١٠. وآمل أن تسود نفس الروح. وأهيب بالأعضاء أن يعملوا بتلك الروح وصولاً إلى حل يساعدنا في إصدار هذا التقرير.

وقد أبلغتني الأمانة العامة تواً أنه لن تتوفر لنا قاعة للاجتماعات بعد الظهر، وهي تقترح أن نجري مشاورات غير رسمية صباح غد. ولا أعرف على وجه الدقة المدة التي سيستغرقها هذا الاجتماع غير الرسمي. فإذا كان هناك تأكيد بأنه يمكن أن نعقد هذه الجلسة غير الرسمية وأن نخرج منها بشيء، بوسعنا أن نجتمع بصورة رسمية لاعتماد التقرير. وأنا لا أعتزم عقد اجتماع رسمي إلا بعد أن يتأكد لي أننا نتحرك إلى الأمام. ولكن اقتراحي هذا مبني على افتراض أن التقرير قد يعتمد غداً – وهذا ما نرجوه. وإنني لا أحبذ إطالة أمد المشاورات غير الرسمية. ولهذا، اقترحت أن يأخذ الأعضاء فترة الصباح بكاملها للاجتماع بصورة غير رسمية، على أن نجتمع رسمياً بعد الظهر.

وأفهم أن المترجمين الفوريين سيضطرون إلى مغادرتنا، ولذلك، أحث الممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات أن يفعلوا ذلك الآن.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالانكليزية): لدواعي التسجيل، يود وفدي أن تقدم الأمانة العامة في الاجتماع الرسمي التالي لهيئة نزع السلاح معلومات عن الأموال التي أنفقت منذ ١٨ تموز/يوليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل يمكن أن تستمر أجهزة الصوت في العمل لبضع دقائق فحسب؟ ولن نطيل.

حسناً، هذا ليس مجلس الأمن، الذي يمكن أن يجتمع في أي وقت من اليوم وفي أي يوم، حتى يوم الأحد. فلسنا سوى هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة.

علقت الجلسة الساعة ١٨/١٥.